كَنْ النِّينَ الْمُنْ اللَّهِ اللَّ

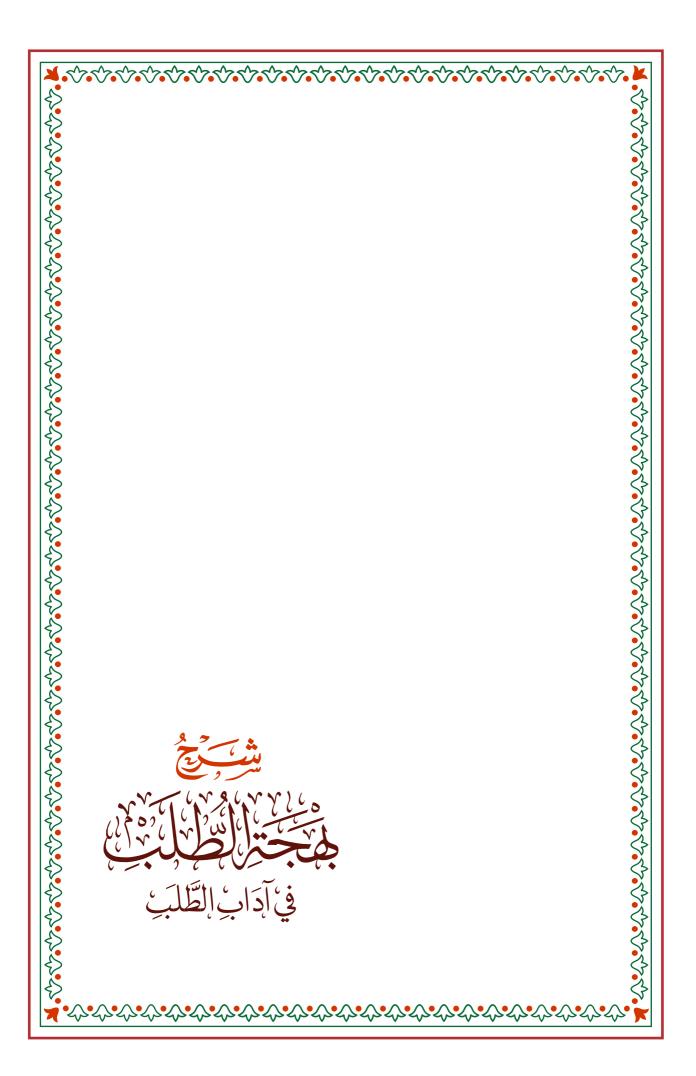


المالية المالي

مَنْفُولُمِنَ الشَرْعِ الصَّوْفِي لِعَالِي الشَّيْخِ الدُّكُتُورِ صَالِحُ بَرْعَ اللَّكُ لِبَرْجُ مَكِ الْعِيْصَدِيمِ فَي الْعِيْصَدِيمِ فَي الْمُحَالِيمِ فَي السَّلِيمِ الْمُحَدِيمِ فَي الْمُحَدِّمِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللِّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللللْمُ اللللْمُ الللِّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُلْمُ اللْمُ الللْمُ اللْمُو

الشيخة التّانية





المالية المنظوع المنافظة المنا

مَنْفُولُمِنَ الشَّرْجِ الصَّوْفِي لِعَالِي الشَّيْخِ الدُّكِسُورِ صَالِحُ بَرْعَ اللَّكَ لِبَرْجُ حَمَدُ الْحُصَدِيمِيُّ عُصْرُولَا يُرَالِدُ الْعُلَمَا وَالمَرَّسِسُ بِالْمِمَيْنِ الشِّرِيفَيْنِ غَفْرُ اللَّهُ لَهَ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِمَثَا يَخِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ

النسخة التائية



᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅᠅

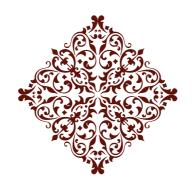
للإعلام بالأخطاء الطِّباعية والاستدراكات والاقتراحات؛ يُرجىٰ المراسلة علىٰ البريد التالي: Abdellahdj24@gmail.com



الحمد لله الّذي جعل للعلم أُصولًا، وسَهّل بها إليه وُصولًا، وأشهد ألّا إله إلّا الله وحدَه لَا شريك لهُ، وأشهد أنّ محمّدًا عبدُه ورسوله صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه مَا بُيّنَتْ أُصولُ العلوم، وسَلّم عليه وعليهم ما أُبْرِزَ المَنْطُوقُ منها والمفهومُ.

أمَّا بعدُ:

فَهٰذَا شَــرْح (الكتاب اللُوَّلِ) من (الـــمستوى الثَّاني) مِنْ برنَامِجِ (أُصُـولِ العلمِ) في (سـنتِهِ الخامسةِ)؛ سبع وثلاثينَ وأربعائةٍ وألفٍ، وقد كتابُ «بَـهجَةُ الطُّلَب فِي آدَابِ الطَّلَب»، لـمُصنَفه صالح بنِ عبد اللهِ بنِ حمدٍ العصيميِّ.





قَالَ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُمِ.

بي في المحاودة المحاو

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ وَآلِهِ طُصرًّا بِسلَا تَنَساهِي بِسالْحِفْظِ وَالْإِدْرَاكِ بِالْبَصِيرَهُ وَنَصُّهَا الْمَجْلِيُّ لِلْعُيُسونِ

الخُمْدُ للهِ لَهُ الْإِحْدَكَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ وَبَعْدُ ذِي أُرْجُوزَةٌ جَدِيرَهُ لِللهِ لِللهُ لِللهُ فَا فَرِي أُرْجُوزَةٌ جَدِيرَهُ لِللهِ لِللهُ لِللهُ لُونِ يَعْدَزى أَوِ الْمَامُونِ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ التَّهُ.

ابتداً النَّاظِمُ وقَّقه اللهُ منظومتَهُ بالبسملةِ، ثمَّ تَنَّىٰ بالحمدلةِ، ثمَّ تَلَّثَ بالصَّلاة والسَّلام علىٰ اللهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقرونةً بالصَّلاة والسَّلام علىٰ آلِهِ.

وهَ وُلَاءِ الثَّلاث مِن آدابِ التَّصنيفِ اتِّفاقًا؛ فإنَّ مِن مُستحسنات الآدابِ في ابتداءِ التَّصانيف: أَنْ يُقَدَّم في صَدرِها البسملةُ، ثمَّ يُثَنَّىٰ بالحمدلَة، ثمَّ يُثَلَّثَ بالصَّلاة والسَّلام علىٰ النَّبِيِّ وعلىٰ آله صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعليهمْ أجمعينَ.

وأَكَّد النَّاظِمُ الصَّلاةَ عَلَىٰ الآلِ بقولِه: (طُرَّا)؛ أَيْ جميعًا؛ تحقيقًا لشُمولِها آلَ النَّبيِّ كُلِّهم؛ وهم بنُو هاشِمِ القُرَشيُّونَ وأزواجُ النَّبيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ.

فاسْمُ (آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّالَلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَجْمَعُ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَنْ نَسَلَ مِنْ ذُرِّيَّةِ هَاشِم.

﴿ وَالْآخَرُ: أَزْوَاجُ النّبِيِّ صَلَّالُلَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَلَوْ كُنَّ مِنْ غَيْرِ بَنِي هَاشِمٍ أَوْ قُرَيْشٍ. وَالْمَخْصُوصُونَ مِنْهُمْ. وَالسَّلَام مِنَ الآلِ: هُمُ المُسْلِمُونَ مِنْهُمْ.

وجَعَل النَّاظمُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ على النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلى آلِه ممدودةً غيرَ محدودةٍ؛ لقوله: (بِلَا تَنَاهِي)؛ أيْ بلا حَدِّ تنتهي إليهِ.

والمَطلُوب شرعًا: الإِكثَارُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَىٰ آلِهِ. وَالمَطلُوب شرعًا: الإِكثَارِ): غَلَبَةُ الأَمْرِ عَلَىٰ العَبْدِ حَتَّىٰ يَتَمَيَّزَ بِهِ، فَالمَكْثِرُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَوَسَلَّمَ وعلىٰ آلِه هو الَّذِي يغلِبُ عَلَىٰ لِسَانِهِ ذِكْرُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ علىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعلىٰ آلِه هو الَّذِي يغلِبُ عَلَىٰ لِسَانِهِ ذِكْرُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عليهِ وعليهِ مَا السَّلَامِ عليهِ وعليهِ مَا السَّلَامِ عليهِ وعليهِ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَالسَّلَامِ عليهِ وعليهِ مَا السَّلَامِ عليهِ وعليهِ وعليهِ مَا السَّلَامِ عليهِ وعليهِ وعليهِ مَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالسَّلَامِ عليهِ وعليهِ وعليهِ مَا السَّلَامِ عليهِ وعليهِ وعليهِ مَا السَّلَامِ عليهِ وعليهِ مَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَالسَّلَامِ عليهِ وعليهِ وعليهِ وعليهِ مَا السَّلَامِ عليهِ وعليهِ وعليهُ وعليهُ وعليهِ وع

ورُوِيَتْ أَحَادِيثُ فِي جَعْلِ ذَلِكَ عَشْرًا، أَوْ مِائَةً، أَوْ خَمْسِينَ، أَوْ أَلْفًا = وَكُلُّ تِلْكَ الأحاديثِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ، فَالأَحَادِيثُ الوَاردَةُ فِي تَقْدِيرِ عَدَدٍ يُصَلَّىٰ وَيُسَلَّمُ بِهِ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّالَةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ ضِعَافٌ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

واسم (الإكثارِ) يحصل بغَلَبتها على لسان العبدِ.

فمثلًا: المأمورُ به من الإكثارِ من الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ على النَّبِيِّ صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة الجمعةِ ويومَهَا لا يحصُل بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ، بأنْ تُصلِّي عشرًا، أو خمسينَ، أو مائةً، أو ألفًا، وإنَّما يحصلُ بِأَنْ تَعْلِبَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على لسانِك في أحوالِكَ في تلك اللَّيلةِ ويومِهَا. فلو قُدِّرَ أَنَّ أَحَدًا صَلَّىٰ وسَلَّم قطعةً من اليومِ جَلَس فيها فصلَّىٰ وسلَّم خمسينَ أو مائةً؛ فاسمُ (الإكثارِ) لا يتحقَّق عليهِ، وإنَّما يتحقَّق بِأَنْ تَعْلِبَ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على لسانِه في جميع ذَ لِكَ اليوم وليلتِه.

وَمِنْ حِسَانِ الْمَأْثُورَاتِ: مَا رَوَاهُ قَوَّامُ السُّنَّةِ الأَصْبَهَانِيُّ، فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ اللَّنَّةِ الأَصْبَهَانِيُّ، فِي كِتَابِ «فَضَائِلِ اللَّنَّةِ الأَعْمَالِ»، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَامَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ: كَثْرَةُ الصَّلَاةِ عَلَىٰ الأَعْمَالِ»، عَنِ الحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَامَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ: كَثْرَةُ الصَّلَاةِ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

ثمَّ ذَكر النَّاظم أنَّ المسوقَ هنا مِن نَظْمِهِ حقيقٌ بأمريْنِ، هو جديرٌ بهما:

- 🐞 أحدهما: الحفظُ للمَبَانِي.
 - 🐡 والآخر: الفهمُ للمعانِي.

فِي قولِهِ:

وَبَعْدُ ذِي أُرْجُوزَةُ جَدِيرَهُ بِالْبَصِيرَهُ وَبَعْدُ ذِي أُرْجُوزَكُ بِالْبَصِيرَهُ فَقُولُه: (بِالْحِفْظِ)؛ إشارةٌ إلىٰ حِفْظ المباني.

وقوله: (وَالْإِدْرَاكِ بِالْبَصِيرَهُ)؛ إشارةٌ إلَىٰ فَهْمِ المعانِي؛ لِأَنَّ حقيقة الإِدْرَاكِ: الفَهْمُ، وَآلَتُهُ: البَصِيرَةُ القَلْبِيَّةُ، فَمَنْ وَجَّه بصيرتَهُ القلبيَّة في وَعْي شيءٍ فَهِمَهُ وأَدْركَهُ.

وَهٰذِهِ المنظومةُ الَّتِي اصْطَفَاهَا ناظمُهَا لتكونَ رأسَ ما يُحْفَظُ فِي آدابِ الطَّلَب، مِمَّا شُهِرَ بعضُ أبياتهَا مُرْسَلًا، فَسَتَعلمُ فيمَا يُستقبَل أنَّ هٰذِهِ المنظومةَ ممزوجةٌ بينَ نَظْمِ شُهِرَ بعضُ أبياتهَا مُرْسَلًا، فَسَتَعلمُ فيمَا يُستقبَل أنَّ هٰذِهِ المنظومة ممزوجةٌ بينَ نَظْمِ ناظمِهَا الَّذي جَعَلَ لَهَا مُقَدِّمةً وخاتمة، مَعَ أبياتٍ تُنسَب لغيره؛ هي المبدوءة بقوله: (ٱعْلَمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّعَلُم) إلَىٰ تمام المنظومَة؛ سوى البيتِ الأخيرِ.

فَمَا بَيْنَ المُقَدِّمَةِ وَالخَاتِمَةِ اخْتُلِفَ فِي قَائِلِهِ، فَعُزِيَ إِلَىٰ رَجُلَيْنِ:

- ﴿ أَحَدُهُمَا: اللَّوْلُوِيُّ؛ وَهِيَ نِسْبَةُ جَمَاعَةٍ، أَشْهَرُهُمْ: الحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللَّوْلُوِيُّ، مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ النَّعْمَانِ.
- وَالآخَرُ: المَأْمُونُ؛ وَهُو لَقَبُ الخَلِيفَةِ العَبَّاسِيِّ عَبْدُ اللهِ بْنُ هَارُونَ القُرَشِيُّ المُطَّلِبِيُّ.

فَعُزِيَتْ إِلَىٰ هٰذَا، وعُزِيَتْ إِلَىٰ هٰذَا، وَلَمْ يُعْلَمْ قَائِلُهَا عَلَىٰ وَجْهِ التَّحْقِيقِ.

وَلِصحَّةِ معانيهَا، وَلَطَافَةِ مبانيهَا؛ تَلَقَّاها أهلُ العلمِ بالقَبولِ، فَتَقَادَم ذِكْرُهمْ لهَا، وَأَقْدَمُ مَنْ ذَكَرَهَا - فيمَا يُعْلَم - هُو أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ»، وَعَدَّهَا أَحْسَنَ مَا قِيلَ فِي آدَابِ الطَّلَبِ.

وقولُه: (وَنَصُّهَا الْمَجْلِيُّ لِلْعُيُونِ) مَعَ مَا بَعدَهُ؛ يَدُلُّ على أَنَّ هٰذِهِ الأبياتَ الأربعةَ الأُولَىٰ ليستْ منَ النَّظْمِ القديمِ الَّذي ذَكره أبو عمرَ ابنُ عبد البرِّ وغيرُه؛ فَالأبياتُ الأربعةُ الَّتي صُدِّرَتْ بِهَا المنظومةُ هي مِن نَظْمِي، ثمَّ خُتِمَت ببيتٍ جُعِل خَتْمًا لهَا.

فإنَّ العلم خَاصَّةً وَمَا يَنْفَعُ عَامَّةً إِذَا جُعِلَ بَيْنَ مُقَدِّمةٍ وَخَاتَمَةٍ بَانَ نَفْعُهُ، وَاعْتَبِرْ هٰذَا فِي إِنْزَالِ القُرْآنِ مُنَجَّمًا فِي سُورٍ - أَيْ مُفَرَّقًا فِي نَسَقِ سُورٍ -، كُلُّ سُورَةٍ لَهَا مَطْلَعٌ هُوَ فَاتِحَتُهَا، وَلَهَا مَقْطَعٌ هُوَ خَاتِمَتُهَا؛ فإنَّ الشَّيْءَ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ وُعِيَ وَأُدْرِكَ.

ومنهُ: الشّعْر المُرسَلُ، فإنّه إذَا أُحِيطَ بمَا يدلُّ عليهِ ويُرْشِدُ إليه كَمُلَت منفعتُه، فهو اللّذي حَدا جامعَ هٰذِهِ النُّبذَةِ في هٰذِهِ الأوراقِ إلىٰ تَقديمِ أبياتٍ بينَ يَدَيْهَا وخَتْمِها ببيتٍ واحدٍ.

وسمَّىٰ ذَاٰلِكَ كُلَّهُ: «بَهْجَةَ الطُّلَب في آدابِ الطَّلب».

وَالطُّلُبُ: جَمْعُ طُلْبَةٍ؛ وَهِيَ السَّفْرَةُ البَعِيدَةُ، فإنَّ منْ شعار العلم: الرِّحلَةُ فيهِ.

ومِن مباهجِ الارتحَالِ: التَّزَيُّنُ بالآدابِ، فمَنِ ارتحلَ في العلم مُتَزِّينًا بالأدبِ أدرك بُغْيَتَه.

وجَعَل النَّاظم هٰذَا الاسمَ لهَا مختومًا بقولِه: «في آدابِ الطَّلب»؛ لِأَنَّ آخِرَ شَطْرٍ منها هو قَوْلُ ناظمِها: (فَافْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدَابَ الطَّلَبْ).



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَصَّالتُكْمِ:

ٱعْلَمْ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّعَلُّمِ وَالْحِفْظِ وَالْإِثْقَانِ وَالتَّفَهُمِ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ التَّهُ.

من الأصول المُعِينةِ على حيازةِ العلمِ وجَمْعِهِ: التَّحلِّي بشِعارِ أَهْلِ العلم في قولِهمْ: (العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ)؛ أَيْ بطَلَبِه وابتغائِه، فإنَّ أَحَدَنَا لَا يُولَد عالمًا، وإنَّما يجمع العلمَ إلىٰ نفسِه بطَلَبِه وإحصائِه والتماسِه، وسَعْيُهُ في ذَلكِ يُسَمَّىٰ (تَعَلُّمًا).

فَإِنَّ (التَّفَعُّلَ) فِي كَلامِ العَرَبِ: اسْمُ لِمَا يُبْذَلُ فِيهِ كُلْفَةُ؛ كَ(التَّعَلُّمِ، وَالتَّحَلُّمِ، وَالتَّحَلُّمِ، وَالتَّحَلُّمِ، وَالتَّكَلُّمِ)، فَإِنَّ الاتِصاف بالعلم والحلم وحُسْنِ المنطقِ والكلامِ لا يَحصُل دُفْعة والتَّكَلُّمِ)، فَإِنَّ الاتصاف بالعلم والحلم وحُسْنِ المنطقِ والكلامِ لا يَحصُل دُفْعة والحدة، وإنَّما يُكابِد المرءُ مشقَّةً حتَّىٰ يَصِلُ إلَىٰ مَطْلُوبُه منْ هٰذِهِ المذكوراتِ وغيرِهَا.

وَ هٰذِهِ الجملةُ - (العِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ) - رُوِيَتْ فِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ طُرُقِهِ شَيْءٌ.

وَثَبَتَ مَوْقُوفًا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَا يُولَدُ عَالِمًا، إِنَّمَا النَّمَا وَثَبَتَ مَوْقُوفًا عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضَالِلَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَا يُولَدُ عَالِمًا، إِنَّمَا العِلْمُ بِالتَّعَلُّم». رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي كِتَابِ «الزُّهْدِ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقول النَّاظِمِ: (وَالحِفْظِ وَالإِتْقَانِ وَالتَّفَهُمِ)؛ مِنْ عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ؛ فالمذكوراتُ مِنْ مسالِكِ التَّعلُّمِ، فَحِيَازة العلم وجَمْعُه تَحصُل بسلوكِ سُبُل مُوصِلةٍ إليهِ، من جُملَتِها: الحِفْظُ، والإِتقانُ، والتَّفهُّمُ.

والمراد بـ (الإِتْقَانِ): الإِحْكَامُ، ومُتَعلَّقُه على الحقيقة: التَّحَفُّظُ وَالتَّفَهُمُ؛ بأن يكونَ الحفظُ مُتقنًا، والفَهم مُتقنًا، فمدارُ العلم عَلىٰ التَّحَفُّظِ وَالتَّفَهُم.

فَإِنَّ قُوَّةَ العِلْمِ مَبْنِيَّةٌ عَلَىٰ أَصْلَيْنِ:

- الحِفْظُ.
 - والآخر: الفَهْمُ.

ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الْحَفِيدُ، وَتُوجَدُ فِي كَلَامِ غِيْرِهِ مِنْ قُدَمَاءِ فَلَاسِفَةِ اليُونَانِ.

فَمَنْ أَراد أَن يُحَصِّل العلم فإنَّه يَنَالُه بالحرصِ علَىٰ حِفْظِ ما يريدُه منهُ حِفْظًا مُحكَمًا مُتقَنًا، وَيَقْرِنُ ذَٰ لِكَ بَتَفَهُّمِ معانِيهِ، فإنَّه لا ينْبُلُ في العلم بالغًا الغاية منه إلَّا مَنِ ارْتَوَىٰ مِن هُتقَنًا، وَيَقْرِنُ ذَٰ لِكَ بَتَفَهُّمِ معانِيهِ، فإنَّه لا ينْبُلُ في العلم بالغًا الغاية منه إلَّا مَنِ ارْتَوىٰ مِن هاتين السَّابِلتينِ أكملَ الارتواءِ وأقواهُ.

ومَنْ ظَنَّ أَنَّه يَنالُ العلمَ بواحدةٍ مِن هاتينِ القُوَّتَينِ دُونَ الأُخْرَىٰ؛ فهوَ لَا يعرفُ حقيقةَ العلم.

ومَنْ لَمْ يَسِرْ فيهمَا سَيْرَ أَهلِ العلمِ مِنْ ملاحظةِ الحفظِ في زَمَنِهِ ووقتِهِ، وملاحظةِ الفهم في زمنِهِ ووقتِهِ؛ أَضَرَّتْ إِحْدَىٰ القُوَّتَيْنِ بِالأُخْرَىٰ.

وَقَدْ ذَكَرَ الوَشَلِيُّ فِي «الثَّنَاءِ الحَسَنِ» عَنْ بَعْضِ شُرَّاحِ «الرَّحبِيَّة» - وَلَمْ يُسَمِّهِ -: أَنَّ مَنْ لَمْ يَرْعَ الحِفْظَ وَالفَهْمَ كَمَا يَنْبَغِي؛ أَضَرَّتْ إِحْدَىٰ القُوَّتَيْنِ بِالأُخْرَىٰ.

وَهٰذَا أَمْرٌ ظاهرٌ في النَّاس.

فإنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يشتغِلُ بالحفظِ في غيرِ أوانِه وزمانِه؛ تقديمًا وتأخيرًا، اختيارًا واصطفاءً، فيحصلُ له حِفْظُ كثيرٍ، ويَثقُل فَهْمُه؛ لأنَّه لم يَقْرِنْهُ بالحال الَّتي ينبغِي أن يكونَ عليها منَ الفهم.

ويُقابِلُه قومٌ آخَرُون يُقَعْقِعُونَ بِشِنْشِنَةِ الفهم فقط، فتجدُهم يُرسِلونَ خيالاتِهم في تَعَالَى في تَعَالَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَل

فَمَنْ أَرَاد أَنْ يَتَرَقَّىٰ فِي العلم، وينالَه، ويحصلُ له ما ذَكَره جماعةٌ من السَّلف: (العِلْمُ

بِالتَّعَلُّمِ)؛ فإنَّه ينبغي أن يُلاحِظ الحفظ والفَهْمَ سَيْرًا فيهِمَا بجادَّةِ أهل العلمِ، ممَّا يُرَقِّيه فيه أهلُ العلمِ العارفُونَ بِهِ.

ولن تُبْلَغ الغايةُ إلَّا بالسَّير وَفْقَ هٰذِهِ السَّابِلَةِ، فلا تَتَعَنَّ.



قَالِ المُصَنِّفُ وَقَعَرَ اللَّهُ مِن

فِي سِنِّهِ وَيُحْرَمُ الْكَبِيرُ لَـيْسَ بِرِجْلَيْهِ وَلَا يَدَيْهِ فِي صَدْرِهِ وَذَاكَ خَلْقُ عَجَّبْ وَالْعِلْمُ قَدْ يُرْزَقُهُ الصَّغِيرُ فَإِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْعَرَيْهِ لِسَانِهِ وَقَلْبِهِ الْمُرَكَّبُ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ إِن

لمَّا كان التَّعلُّم سبيلًا يُنال به العلمُ - كمَا ذَكر النَّاظم فيمَا سلَفَ -؛ بَيَّن هنَا أَنَّ العلمَ لَا يتوقَّف حصولُه على عُمْرٍ دونَ عُمْرٍ، فيُدركُه امرِئٌ فِي سِنِّ، وَلا يُدركه آخَرُ في سِنٍّ أُخْرَى، بل الأمرُ كمَا ذَكر فِي قولِهِ:

وَالْعِلْمُ قَدْ يُرْزَقُهُ الصَّغِيرُ فِي سِنِّهِ وَيُحْرَمُ الْكَبِيرُ

فرُبَّما يُوَقَّق الصَّغير إلىٰ العلم ويُحْرَمه الكبيرُ، بحسَب مَا يتهيَّأُ لهُ من العَوْنِ عليهِ، فيترشَّح للعلم حِفْظًا وفَهْمًا معَ مبتداٍ عُمُرِهِ، ويحصُل له منَ الظَّفَرِ بمحفوظٍ واسعٍ ومفهوم نافع، فيرجعُ عليه ذَالِكَ بحُسْن رزقِهِ في العلْم.

وربَّما يقابلُهُ مَنْ هُوَ متقَدِّمٌ عليهِ في السِّنِّ، لٰكِنْ لَم يُصِبْ من العلم شيئًا؛ لتَرْكِه الاشتغالَ به، فتقدَّم الصَّغيرُ علَىٰ الكبيرُ؛ لاشتغالِ الصَّغيرِ بهِ فِي المبادئِ.

وإذا اشتغلَ الكبيرُ بالعلمِ فإنَّه يُمكنُه أن يُدركَهُ؛ إذا تَجَرَّدَ منَ الشَّواغلِ والعوائقِ والقواطع.

قَالَ البُخَارِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي «كِتَابِ العِلْمِ»: «وتَعَلَّمَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِبَارًا». انتهى كلامه. فالتَّق لُّمُ في السِّنِّ لا يمنَع نَيْلَ العلم حِفْظًا ولا فَهْمًا، وَلٰكِنَّ أَهلَ العلمِ لَهَجُوا بالمبادرةِ إِلَىٰ تحصيلِ العلم في مبتدإِ العُمُر؛ لِقِلَّةِ الشَّواغل، وقوَّة الدَّاعِي إلىٰ طَلب العلم في النَّفس.

فَمَنْ تَـمكَّن من كبار السِّنِّ من تخلِيصِ نفسِهِ منَ القَوَاطِعِ الـمُشغِلَة، وَالعَوائقِ المانعةِ من العلم، وسَارَ فيه سَيْرًا حسنًا؛ فإنَّه يُدرك منه بُغيتَه.

ومَحلُّ العِلْم من العبد: قَلْبُهُ.

وآلَةُ بيانِ العلم: لسانُهُ.

فَالقَلْبُ وِعَاءُ العِلْم، وَاللِّسَانُ مِغْرَافٌ يَنْزَعُ منه.

ولهَ ٰذَا قال النَّاظم:

فَإِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْعَرَيْهِ لَيشَ بِرِجْلَيْهِ وَلَا يَدَيْهِ فَإِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْعَرَيْهِ لَي الْمُرَكِّبُ فِي صَدْرِهِ وَذَاكَ خَلْقُ عَجَّبْ لِيسَانِهِ وَقَلْبِهِ الْمُرَكِّبُ فِي صَدْرِهِ وَذَاكَ خَلْقُ عَجَّبْ

وسُمِّيَ القَلبُ واللِّسانُ: (الأَصْغَرَانِ)؛ لِضَالَةِ حَجْمِهِمَا، وَصِغَرِ قَدْرِهِمَا مِنَ البَدَنِ، فَهُمَا بَضْعَتانِ صَغِيرَتَانِ مِنْ بَدَنِ الإِنْسَانِ.

وقولُه: (الْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ)؛ مَثَلُ سَيَّارٌ؛ مَعْنَاهُ: أَنَّ الـمَرْءَ يَعْلُو الأَمْورَ وَيَضْبِطُهَا بِقَلْبِهِ وَلَيْهِ الْأَمْورَ وَيَضْبِطُهَا بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ؛ ذَكَرَهُ الزَّبِيدِيُّ فِي «تَاجِ العَرُوسِ».

وقولُه: (وَذَاكَ خَلْقٌ عَجَّبُ)؛ أيْ وقوعُ تلكَ الحالِ مِنَ الإنسانِ خَلْقٌ عَجِيبٌ، فالجُثَّةُ القائمةُ مِن لحمٍ وبَدَنٍ يَكَمُّلُ أَمْرُها أو ينقصُ قَدْرُهَا بِالنَّظرِ إلىٰ بَضعتينِ صَغيرتينِ مِنْهَا، وَهُمَا: القَلْبُ واللِّسَانُ، وَهٰذَا تَرْكِيبٌ عَجِيبٌ بَدِيعٌ.

فَإِنَّ الجَارِي فِي حَالِ الخَلْقِ: أَن يَكُونَ الأَكبَرُ مُتَحكِّمًا فِي الأَصغرِ، وقُلِبَ هٰذَا فِي خِلْقةِ أُحدِنَا؛ فأَصْغَرَاهُ مُتَحكِّمان فيهِ، فإنَّ تمامَ دينِ الإنسانِ، وكَمَالَ عقلِهِ، وحُسْنَ حالِه؛ يرجعانِ إلَىٰ قلبهِ ولسانِه، معَ ضَآلَةِ حجْمِهِمَا، وَصِغَرِ قَدْرِهِمَا.

وهٰذَا يدلُّ عَلَىٰ عظمة الخالقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ إِذْ جعلَ الإنسانَ علىٰ هٰذِهِ الصُّورةِ الصُّورةِ البديعةِ التي رُدَّ فيهَا أَمْرُه كلُّه إلَىٰ قلبهِ ولسانِهِ.

وتحقيقُ الأمر: أنَّ المَرْءَ يُرَدُّ فِي بَاطِنِهِ وَظَاهِرِهِ إِلَىٰ قَلْبِهِ، وفيهِ: حديثُ النُّعْمَانْ بنِ بَشيرٍ رَضِّالِلَّهُ عَنْهُا؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّلَالَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلُحَتْ صَلْحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ وَالْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ؛ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّة الحَفِيدُ: «القَلْبُ مَلِكُ البَدَنِ، وَالأَعْضَاءُ جُنُودُهُ، فَإِذَا طَابَ الـمَلِكُ طَابَتْ جُنُودُهُ، وَإِذَا خَبُثَ المَلِكُ خَبْثَتْ جُنُودُهُ».

وإنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانَ عليه حِجابًا، فَالقَلْبُ مَلِكُ بدنِك، ولسانُكَ حاجِبُه، فهوَ يغْرِفُ منهُ وَيَنْزَع عنه، فإذا طابَ المَلِكُ وكانَ صالحًا؛ فإنَّ الحَاجِبَ - الوَزِيرَ دونَهُ - يَكُونُ صَالحًا طيِّبًا، وَإِذَا خَبُثَ وفَسُد؛ ظَهَرَ الخُبْثُ والفَسَادُ علىٰ اللِّسَانَ وبقيَّةِ الأركانِ.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُمِ.

وَالْعِلْمُ بِالْفَهْمِ وَبِالْمُذَاكَرَهُ وَالدَّرْسِ وَالْفِكْرَةِ وَالْمُنَاظَرَهُ

قَالَ الشَّارِحُ وفَقَ اللَّهُ.

ذكر النَّاظِمُ فِي هٰذَا البيتِ خمسةَ مواردَ من المواردِ الَّتي تُوصِلُ العلمَ إلى النَّفس، وتُديقُ القلبَ حلاوتَه:

الْحَوْرِدُ الْأَوَّلُ: الفَهُمُ؛ وَهُوَ إِدْرَاكُ المَعَانِي المُرَادَة فِي الكَلَامِ. المَوْرِدُ الأَوَّلُ: الفَهُمُ؛ وَهُوَ إِدْرَاكُ المَعَانِي المُرَادَة فِي الكَلَامِ.

وَالنَّافِعُ مِنَ الفَهْمِ: هُوَ المُتَلَقَّىٰ عَنِ الرَّاسِخِ فِي العِلْمِ.

فإنَّ مَنْ رَسَخ عِلمُه صارتِ المعانِي الَّتي يُبديها صحيحةً، فَانتَفَعَ بهَا مُتَلقِّيهَا، وَقَويَتْ مَلَكَةُ فَهْمِهِ.

وإذَا كَانَ مُزَعْزَعَ القَدَم في العلم، غيرَ مُتمَكِّنٍ منه؛ بَدَتْ تلكَ المعاني مُشوَّشة، فتَلتبِسُ فِي نَفْس المتلَقِّي، وتُورِثُه عُسْر الفهم.

وَالمَوْرِدُ الثَّانِي: المُذَاكرَةُ؛ وَهِيَ مُرَاجَعَةُ مُتَلَقِّي العِلْمِ عِلْمَهُ مَعَ آخَرَ.

سُمِّيتْ (مُذَاكَرَةً)؛ لِأَنَّهَا مُفَاعَلَةٌ بِالذِّكْر بينَ اثْنَينِ فَصَاعِدًا، فيجلسُ أحدُهُمَا إلَىٰ الآخرِ، ويتَجَاذَبَان القَوْلَ مُعِيدَيْنِ مَا سَبَقَ تَلَقِّيهِ عَنْ مُعَلِّمهِمَا.

فاسْمُ (المُذَاكَرةِ) في كلامِ العرب يقع بين اثْنَينِ فأكثرَ.

والدَّارِجُ عَلَىٰ أَلسنَةِ النَّاسِ ممَّا يسمُّونَهُ (مُذَاكَرَةً)؛ اسمهُ (مُطَالَعَةُ)؛ فَإِنَّ الَّذي ينظرُ في الكتبِ وحدَهُ يُسمَّىٰ (مُطَالِعًا)، سواءً كان مُتَحفِّظًا أم مُتفهِّمًا، واسم (المُذَاكَرَةِ) لا يكونُ إلَّا بين اثْنَينِ فَصَاعِدًا يتَجَاذَبَانِ ذِكْرَ العلمِ بينهمَا. وَالنَّافِعُ مِنَ المُذَاكَرَةِ: هِي الوَاقِعَةُ مَعَ القَرِينِ الجَادِّ، الطَّامِحِ إِلَىٰ مَعَالِي الأُمُورِ.

و وَالمَوْرِدُ الثَّالِثُ: الدَّرْسُ؛ وَهُوَ تَكْرَارُ العِلْمِ علَىٰ النَّفْسِ، وَإِعَادَتُهُ عَلَيْهَا.

فإنَّ اسمَ (الدَّرْسِ) مأخوذٌ من العَوْدِ والتَّكْرَارِ، فإعادةُ العلم بعدَ حِفْظِه أو بعدَ فَهْمه يُسمَّى (دَرْسًا).

فَمَنْ جَلَسَ بَعْدَ الفَجِرِ فَحَفِظَ هٰذِهِ الأبيات حتَّىٰ أَحْكَمَهَا، فلمَّا أَرسَلَ اللَّيْلُ سِتَارَهُ، وبَزَغَتِ النُّجُومُ، وهَدَأً صوتُ النَّاسِ؛ قَامَ فأخَذَ يُكرِّر هٰذِهِ الأبيات = ففِعْلُهُ يُسمَّىٰ (دَرْسًا).

وَكَذَا لَوْ كَانَ مُتعلِّقًا بِمَفهومِ تلقَّاه؛ كَأَنْ يكون قَرَأَ ذَ لِكَ المَحفوظَ عَلَىٰ شَيخٍ بَيَّنَ له معانيه، ثمَّ رجَع إلىٰ دارِه، فَإِنَّه إذا أعاد تَذَكُّرَ تلك المعاني الَّتي تلقَّاها وأَمَرَّها علىٰ نَفْسِه، يُسمَّىٰ هٰذَا (دَرْسًا).

والنَّافِعُ مِنَ الدَّرْسِ: هُوَ الكَائِنُ فِي وَقْتِ النَّشَاطِ وَالقُوَّةِ.

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْتَفَعَ بِدَرْسِه مُعَيدًا لَه، فإنَّه يَنْبغي أَنْ يَتَخَيَّر أُوقَاتَ نَشَاطه وقوَّتِهِ.

وَالْمَوْرِدُ الرَّابِعُ: الفِكْرَةُ؛ وَهِي تَحْقِيقُ النَّظَرِ فِيمَا يُبْتَغَىٰ مِنَ العِلْمِ، بِإِمْرَارِهِ عَلَىٰ القَلْبِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، وَاسْتِخْرَاج مَا تَحْتَ الْمَبْنَىٰ مِنَ الْمَعْنَىٰ.

فإنَّ مَبَانِي الكَلَامِ خَزَائِنُ المَعَانِي؛ فتحقيقُ النَّظَر فيهَا وإجالتُه تُسمَّىٰ (فِكْرًا)، بأنْ تَتَطلَّب الوصولَ إلَىٰ مقصودٍ تُقَلِّب نَظَرك فيه حتَّىٰ تُدرِك معنَىٰ تلتمسُهُ فيما تُطلِق الفِكْرَ فيه.

والنَّافِعُ مِنَ الفِكْرِ فِي العِلْمِ: هُوَ مَا تَحَرَّكَ بِهِ الذِّهْنُ بَعْدَ تَمَامِ الفَهْمِ وَاكْتِمَالِ آلَةِ الغِلْمِ.

فَالفِكْرُ فِي العلمِ للوصولِ إلى المعانِي الشَّريفةِ مَحَلُّه فيما يُستَقْبَل منْ عُمُر مُتَلقِّيهِ، فلا يَحسُنُ الهُجُوم عليه في المَبَادِي، أو عند المتوسِّطينَ، أو عندَ المنتهينَ قبلَ امتلائِهمْ منَ العلمِ، فإنَّ الفِكْرَ في العلمِ لا تَحْصُل منفعتُه إلَّا بعدَ تمَام فَهْم معانِيهِ، فإذَا تَمَا مَنْ العلمِ، فإذَا تَمَامُ الفِكْرَ العلمِ مِن تَلَقِّي فنونِه؛ كانَ فِكْرُ المرءِ فيه حينئذٍ كمَالًا يُورِث كمالًا، وَإن كان قبل ذَ لِكَ كان خَبَالًا يُورِث خَبَالًا.

فَمُلتَمسُ العلمِ لا ينبغِي له أَن يُجهِدَ ذِهْنَه بِالفِكْرِ فِي الوصولِ إلى المعانِي قبلَ تَمَامِ فَهْمِهِ واكتمَالِ آلتِهِ، لأَنَّه يُشغِلُ نَفْسَه بِمَا يَشُقُّ عليهَا؛ كَمَنْ يحمِل ثِقَلًا لَا يَقدِرُ بَدَنُه عَلَىٰ رَفْعِه.

وَربَّمَا أُورَدَهُ المَهَالِكَ، فهو يُجرِي خاطرَهُ مُنقدحًا في أمورٍ لَا يَعي تمامَهَا.

فإنَّ ممَّا يسمعُهُ المرءُ فِي تعليلِ الأَحَاديثِ - مَثَلًا - أشياءَ فَكَّر فيهَا المتكلِّمون بِها، فأرسلُوهَا على عَوَاهِنِهَا قَبْلَ تمام الفهمِ واكتمال آلةِ العلمِ، فصَارَ تَعليلُهم ضِحْكَةً عِندَ العارفين بالعلم.

فإنِّي سمعتُ رَجُلًا يُعَلِّل حديثًا فِي الصَّحِيحِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِأُمِّ سَلَمَةَ وَعِيالِيَّهُ عَنْهَا: «أَنْفِسْتِ؟» - لَمَّا انْسَلَّتْ مِنْ فِرَاشِهِ -، فَقَالَ: هٰذَا الْحَدِيثُ لَهُ عِلَّةُ، وَهِي أَنَّ رَضِّالِلَّهُ عَنْهَا: «أَنْفِسْتِ؟» - لَمَّا انْسَلَّتْ مِنْ فِرَاشِهِ -، فَقَالَ: هٰذَا الْحَدِيثُ لَهُ عِلَّةُ، وَهِي أَنَّ أَنْوَسُتِ؟ وَسَلَّمَ لَمْ تَضَعْ إِحَدَاهُنَّ مَوْلُودًا، وَالنِّفَاسُ دَمُّ يَكُونُ بَعْدَ وِلَادَةٍ.

وَ هٰذَا المَعْنَىٰ الَّذِي عَلَّلَ بِهِ مَعْنَىٰ سَاقِطٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (النَّفَاسِ): حُصُولُ التَّنْفِيسِ، وَهُوَ لِأَنَّ أَصْلَ (النَّفَاسِ): حُصُولُ التَّنْفِيسِ، وَهُو لِلْمَرْأَةِ بِدَم، فَيُسَمَّىٰ الحَيْضُ أَيْضًا (نِفَاسًا)، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَهُ النَّبِيَّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ: (أَنْفِسْتِ؟».

وَهٰذَا الأمرُ الَّذِي ذَكَرتُ خطورتَه صارَ شائعًا في النَّاس فيما فُتِنُوا بهِ من دَعْوَىٰ سهولَةِ الوُصُولِ إلى المعلومةِ تُورِثُهُم قُدرةً علىٰ الوُصُولِ إلى المعلومةِ تُورِثُهُم قُدرةً علىٰ الوُصُولِ إلى المعلومةِ تُورِثُهُم قُدرةً علىٰ نُفُوذِ أفكارِهِم في معانِي العلم، وأنَّهم يُدرِكُونَ من حقائِقِه أشياءَ تجْري بِهَا خَوَاطِرُهُمْ؛ كالمسموعِ اليومَ في كثيرٍ ممَّا يُنْسَبُ إلَىٰ تَدَبُّرِ القرآن، فإنَّه محضُ جَرَيَان الخَوَاطِر،

وربَّما اشتَمَلَ عَلَىٰ مَعَانٍ فَاسِدَةٍ فِي الشَّرِيعةِ.

والمَقْصُودُ: أَنَّ مُريدَ النَّجاة عند الله، الرَّاغبَ في حصولِ كمالِ العلم؛ ينبغِي أَن يعرفَ أَنَّ الفِكْرَ في العلم مَرتبةٌ تُدرَكُ بَعْدَ تَمَام الفَهْمِ وَاكْتِمَالِ آلَةِ العِلْمِ.

﴿ وَالْمَوْرِدُ الْخَامِسُ: الْمُنَاظَرَةُ؛ وَهِيَ الْبَحْثُ فِي الْعِلْمِ مَعَ غَيْرِهِ؛ لِنُصْرَةِ قَوْلٍ دُونَ آخَرَ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ.

وَالنَّافِعُ مِنَ المُنَاظَرَةِ: مَا كَانَ مَعَ ذِي عِلْمِ لِإِرَادَةِ الحَقِّ.

فَالمُنَاظَرَةُ النَّافِعَةُ تَجْمَعُ وَصْفَيْنِ:

- ﴿ أَحَدُهُمَا: وُقُوعُهَا بَيْنَ مُتَّصِفَيْنِ بِالعِلْمِ الكَامِلِ؛ إِمَّا فِي نَفْسَيْهِمَا، وَإِمَّا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِعَيْنِهَا.
 - و وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُرَادُ كُلِّ مِنْهُمَا الوُّصُولُ إِلَىٰ الحَقِّ.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَعَرَ التَّهُ عِن

فَرُبَّ إِنْسَانٍ يَنَالُ الْحِفْظَا ويُ وَمَا لَهُ فِي غَيْرِهِ نَصِيبُ مِمَّ وَرُبَّ ذِي حِرْضٍ شَدِيدِ الْحُبِّ لِلْهِ مُعَجَّزٍ فِي الْحِفْظِ وَالرِّوَايَهُ لَيْ وَآخَرُ يُعْظَى بِلَا ٱجْتِهَادِ حِوْ يُفِيدُهُ بِالْقَلْبِ لَا بِنَاظِرِهُ لَـ

ويُ ورِدُ النَّصَّ وَيَحْكِي اللَّفْظ المِّمَّا حَوَاهُ الْعَالِمُ الْأَدِيبُ مِمَّا حَوَاهُ الْعَالِمُ الْأَدِيبُ لِلْعِلْمِ وَالذِّكْرِ بَلِيدِ الْقَلْبِ لِلْعِلْمِ وَالذِّكْرِ بَلِيدِ الْقَلْبِ لَيْسَتْ لَهُ عَمَّ نُ رَوَى حِكَايَهُ لَيْسَتْ لَهُ عَمَّ نُ رَوَى حِكَايَهُ حِفْظًا لِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْإِسْنَادِ لَحَيْسَ بِمُضْطِرِّ إِلَى قَمَاطِرهُ لَيْسَ بِمُضْطِرِّ إِلَى قَمَاطِرهُ لَيْسَ بِمُضْطِرِّ إِلَى قَمَاطِرهُ

قَالَ الشَّارِحُ وَفَقَرَ النَّهُ.

ذكر النَّاظِمُ في هٰذِهِ الأبياتِ أنَّ النَّاس يتفاوتُونَ في حُظوظِهِمْ مِن الحفظِ والفَهْمِ الَّذي ينالونَ بِهِ العلمَ.

فتَجِدُ فيهمْ مَنْ تكون له أهليَّةٌ في الفهم وقُدرةٌ عليه، فهو واعيةٌ دَرَّاكٌ للمعانِي. وتجد منهمْ مَنْ يتقَاصَرُ عن هٰذِهِ الرُّتبَةِ من الفهم، فَمَا لَهُ فيه كبيرُ نصيبٍ، وَإِن كَانَ له حظُّ من الحفظِ.

وأشار النَّاظم إلى الثَّاني منهمًا بقوله:

فَرُبَّ إِنْسَانٍ يَنَالُ الْحِفْظَ ويُورِدُ النَّصَّ وَيَحْكِي اللَّفْظَا ويُورِدُ النَّصَّ وَيَحْكِي اللَّفْظَا وَمَا لَهُ إِنْ غَالِمُ الْأَدِيبُ وَمَا حَوَاهُ الْعَالِمُ الْأَدِيبُ فَالْمَذَكُورُ فِي هٰذَيْنِ البيتينِ بالنِّسبة إلىٰ قوَّة الفهم هو ضعيفٌ لا يُعَدُّ من أربابِها. وعُرِف مُقابِله بحالِه؛ فإنَّه إذا كانَ في النَّاس مَنْ يضْعُف فَهْمُه، فمُقابِلُه منهمْ: مَنْ

يقوى فَهْمُه.

وتجدُ فيهم أيضًا بالنِّسبة للحفظِ مَنْ يكونُ ضعيفَ الحفظِ مع محبَّتِه العلمَ ورغبتِه

وتجدُ منهمْ مَنْ هو قَوِيُّ الحفظِ، مُتمكِّنٌ منه، سهلٌ عليهِ.

فالنَّاس متفاوتون في الحفظِ والفهم علىٰ درجاتٍ ومَرَاتبَ مُتباينَةٍ.

وأشار النَّاظم إلى مَرَاتب النَّاس في الحفظِ في قولِه:

وَرُبَّ ذِي حِرْصٍ شَدِيدِ الْحُبِّ لِلْعِلْمِ وَالذِّكْرِ بَلِيدِ الْقَلْبِ مُعَجَّزِ فِي الْحِفْظِ وَالرِّوَايَهُ لَيْسَتْ لَهُ عَمَّنْ رَوَى حِكَايَهُ وَآخَرُ يُعْطَى بِلَا ٱجْتِهَادِ حِفْظًا لِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْإِسْنَادِ لَـيْسَ بِمُضْطِرِّ إِلَى قَمَاطِرهُ

يُفِيدُهُ بِالْقَلْبِ لَا بِنَاظِرهُ فالأوَّل: كَليلُ الحفظِ ضَعِيفُه.

والثَّاني: قَويُّ الحفظِ حتَّىٰ تَتَمكَّن المحفوظاتُ في قلبِه دونَ كبيرِ اجتهادٍ منه.

ومنهُ: حالُ عَبْدِ اللهِ بْنِ المُبَارَكِ؛ فَإِنَّهُ سُئِلَ: كَيْفَ تَحْفَظُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَن؟، فَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ إِذَا اشْتَهَيْتُ شَيْئًا حَفِظْتُهُ»؛ أَيْ إِذَا وُجِد في قلبي محبَّةٌ ورغبةٌ له، وَجَدَ طريقًا إلىٰ قلبِي، فتَمَكَّن منه ورَسَخ فيه، فصار عِلمُه حاضِرًا بقلبِه، فهو لا يحتاجُ إلىٰ النَّظر في الكتب المُشارِ إليها بقولِه: (لَيْسَ بِمُضْطَرِّ إِلَى قَمَاطِرِهْ).

والقَمَاطِرُ: جَمْعُ قِمَطْرِ؛ وَهُوَ وِعَاءٌ تُحْفَظُ فِيهِ الكُتُبُ، بِمَنْزِلَةِ الحَقِيبَةِ فِي وَقْتِنَا. فالحافظُ المتمكِّن غيرُ مُفْتَقِر إلىٰ الكتُب الموضوعةِ في القَمَاطِرِ.

وكان الخليل بنُ أحمدَ يُنشِد بيتًا سَيَّارًا:

وَلَيْسَ عِلْمًا مَا حَوَىٰ القِمَطْرُ مَا العِلْمُ إِلَّا مَا حَوَاهُ الصَّدْرُ

قَالَ المُصَنِّفُ وَقَعَرَ التَّهُمِ.

فَالْتَمِسِ الْعِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبْ وَالْعِلْمُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْأَدَبْ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ.

لمَّا بَيَّن النَّاظِمُ أَنَّ العلم بالتَّعلُّم، ثمَّ أَتبَعَه بذِكْر خمسةِ مواردَ يُحَصَّل بِها العلمُ؛ أرشدَ إلى ما تَنبَغِي ملاحظتُه في طَلَبِ العلم، فقَالَ: (فَالْتَمِسِ الْعِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبُ)؛ أرشدَ إلى ما تَنبَغِي ملاحظتُه في طَلَبِ العلم، فقالَ: (فَالْتَمِسِ الْعِلْمَ وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبُ)؛ أي ابتغ العلمَ وَاحْرِص علَىٰ تحصيلِه، سالكًا ما يجمُلُ منَ الطُّرق المُوصِلَةِ إليهِ.

فقوله: (وَأَجْمِلْ فِي الطَّلَبُ)؛ معنَاه: اسْلُكْ فيه طريقًا جميلًا حسنًا، بأنْ تَأْتيَه من وجهِهِ الَّذي يُؤْخَذ منهُ.

وقد تقدَّم فِي «تَعْظِيمِ العِلْمِ» وَ «خُلاصَتِهِ» وَغيرهِمَا بيانُ كثيرٍ مِنَ القولِ المتعلِّقِ بمَا يَجْمُل فِي طريقِ أَخْذ العلم، فمَنْ سلكَها كَان أَخْذُه جَميلًا، ومَنْ عَدَل عنهَا إلى غيرِهَا أَضَرَّ بنفسِهِ في العلم؛ لغَلَطِه فِي سلوك طريقِه.

ثم ذَكر أنَّ مِن مفاتيح حِيازةِ العلم: سلوكَ الأدَبِ، والتزامَ مُقتَضَاه؛ في النَّفْس والدَّرس، ومعَ الشَّيخ والزَّميل، فقال: (وَالْعِلْمُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْأَدَبْ)، وَهُوَ فِي مَعنىٰ والدَّرس، ومعَ الشَّيخ والزَّميل، فقال: (وَالْعِلْمُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْأَدَبْ)، وَهُو فِي مَعنىٰ قولِ يُوسُفَ ابْنِ الحُسَيْنِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بِالأَدَبِ تَفْهَمُ العِلْمَ». رَوَاهُ الخَطِيبُ البَعْدَادِيُّ فِي «اقْتِضَاءِ العِلْمِ العَمَلَ».

وَالجُمْلَةُ المَذْكُورَةُ لَهَا مُتَعَلَّقَانِ:

- أَحَدُهُمَا: الهِبَةُ الإِلْهِيَّةُ.
- **٥ وَالآخَرُ: المِنْحَةُ البَشَرِيَّةُ.**

فَأَمَّا الهِبَةُ الإِلْهِيَّةُ: فإنَّ اللهَ يَهَبُ العِلْمَ لَمَنْ كَانَ مُتَأَدِّبًا، فَإِنَّ العِلْمَ ميرَاثُ النَّبُوَّةِ، وَإِنَّ اللهَ لَا يَجْعَلُ مِنْ أَنْوَارِ النَّبُوَّةِ فِي قُلُوبِ قَلِيلِي الأَدَبِ، ولو قُدِّرَ وجودُ شيءٍ من العلم عندَ قليل أدب، فهو ليسَ العلمَ الممدوحَ شرعًا.

فالعلمُ الممدوحُ شرعًا: هو النَّافع، المُقَرِّب إلى اللهِ، الحاملُ للعبد على التزام شريعتِهِ.

وأمّا المِنْحَةُ البَشَرِيّةُ: فَإِنَّ المُعَلِّمِينَ يَتَعَاهَدُونَ المُتَأَدِّبِينَ؛ فَهُوَ يَبْذُلُ عِلْمَهُ لِلْمُؤَدَّبِ، وَأَمَّا المِنْحَةُ البَشَرِيَّةُ: فَإِنَّ المُعَلِّمِينَ يَتَعَاهَدُونَ المُتَأَدِّبِينَ؛ فَهُو يَبْذُلُ عِلْمَهُ لِلْمُؤَدَّبِ، وَيَمْنَعُ قَلِيلَ الأَدَبِ مِنْهُ.

فَإِنَّ العَاقل مِنَ المُعَلِّمِينَ يعلم أنَّ العلمَ خزانَةٌ، وأنَّه أمينٌ عليهَا، فمِنْ صِدْقِ الأمانةِ أَنْ يتحرَّىٰ مَنْ له حقُّ فِي تِلْكَ الخِزَانَةِ، ولا حقَّ في العلم إلَّا لمَنْ تأدَّب بآدابِه.

فإنَّ الَّذين لا يتأدَّبون بآدابِ العلمِ معَ اللهِ، ومعَ رسولِهِ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومع أئمَّة أهلِ العلمِ، ومع شيوخِهِم، ومعَ أقرانِهم، ومعَ مجالسِ العلمِ وأهلِه؛ ليسَ لهم حقُّ في تلكَ الخزانة؛ فإنَّ تلكَ الخزانة فيها العلمُ الموروثُ عن النَّبِيِّ صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والأمينُ الصَّادقُ لا يجعلُ تلكَ الجواهِرَ واللَّالِعَ إلَّا عندَ مَنْ لَهُ حَقُّ فيها.

وأولئكَ الَّذين لهم حُقُّ: همُ الملتزمونَ بشروطِهَا من الآدابِ الشَّرعيَّةِ، والأحكام المَرْعِيَّةِ، فإذا وُجِدَت فيهمْ كَانَ حقيقًا بحامِلِ العلمِ أن يبذلَهُ لهُم، وإذَا سُلِبَتْ منهُم كانَ حقيقًا بصاحبِ العلم أن يمنَعَه منهُم.

وَاعْتَبِر هٰذَا فِي أَخبارٍ مِن أَحوالِ مَنْ مضَى؛ فإنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَاعْتَبِر هٰذَا فِي أَخبارٍ مِن أَحوالِ مَنْ مضَى؛ فإنَّ عَلَىٰ الشُّيُوخِ، وَضَاقَ بِهِمْ زَمَنُهُمْ عَنِ وَأَصْحَابَهُ لَمَّا قَصَدُوا مِصْرَ لِسَمَاعِ الْحَدِيثِ عَلَىٰ الشَّيُوخِ، وَضَاقَ بِهِمْ زَمَنُهُمْ عَنِ السَّمَاعِ عَلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْلَمَة بْنِ قَعْنَبِ الْقَعْنَبِيّ؛ كَانَ يَأْتِيهِمْ بَعْدَ العِشَاءِ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ السَّمَاعِ عَلَىٰ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْلَمَة بْنِ قَعْنَبِ الْقَعْنَبِيّ؛ كَانَ يَأْتِيهِمْ بَعْدَ العِشَاءِ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ كَتَابَ «المُوطَالُ» اللّذِي يَرْوِيهِ عَنِ الإِمَامِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ رَآهُمْ أَهْلَ أَدَبٍ، يَتَحَرَّوْنَ العِلْمَ

وَيَلْتَزِمُونَ شُرُوطَهُ، فَحَمَلَ عَلَىٰ نَفْسِهِ فِي حَمْلِ العِلْمِ إِلَيْهِمِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَهُ وَهُمْ مِنْ أَهْلِهِ.

وَفِي أَخْبَارِ شُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ؛ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنِّي لَأَحْرِمُ الرَّجُلَ الفَائِدَةِ لِمَا أَرَىٰ مِنْ كَالِ جَليسِهِ»، فَهو يلاحظ أنَّ ملتمسَ العلم له صُحبةٌ لا تصلُحُ فيهِ، فيمنَعُه العلم؛ لأنَّه يخافُ أن تُفسدَه تلكَ الصُّحبةُ فيُجعَلُ العلمُ عندَ مَنْ لا يستحقُّهُ.



قَالِ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُ.

الْأَدَبُ النَّافِعُ حُسْنُ الصَّمْتِ فَفِي كَثِيرِ الْقَوْلِ بَعْضُ الْمَقْتِ فَكِي كَثِيرِ الْقَوْلِ بَعْضُ الْمَقْتِ فَكُنْ لِحُسْنِ الصَّمْتِ مَا حَيِيتَا مُقَارِنًا تُحْمَدُ مَا بَقِيتَا

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ السُّحِ:

لمَّا قرَّرَ النَّاظِمُ أَنَّ العلم لا يحصلُ إلَّا بالأدبِ؛ شَرَعَ يذكُرُ أنواعًا منَ الأدبِ ووجوهًا منه، مُقَدِّمًا (حُسْن الصَّمْتِ)؛ أيْ الصَّمتَ الحَسَنَ، بالإمساكِ عمَّا لا يُحتَاجُ إليهِ من الكلام.

ويتأكَّد الصَّمت إذا تحقَّقت مَضَرَّةُ الكلام، أو لم تتبيَّنْ منفعتُه ولا مَضَرَّتُه.

فَالكَلَامُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

- أُحَدُها: كَلَامٌ بَيِّنُ المَنْفَعَةِ.
- **٥ وَثَانِيهَا:** كَلَامٌ بَيِّنُ المَضَرَّةِ.
- وَ وَالِثُهَا: كَلَامٌ لَمْ يَتَبَيَّنْ نَفْعُهُ مِنْ ضَرَرِهِ.

والعبدُ مأمورٌ في القسميْنِ الأخيرينِ بِالصَّمتِ؛ لِمَا في «الصَّحيحينِ» مِن حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضَاً لِللّهُ وَالْيَوْمِ الآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ هُرَيْرَةَ رَضَاً لِللّهُ وَالْيَوْمِ الآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ هُرَيْرَةَ رَضَا لِللّهُ وَالْيَوْمِ الآخِرِ؛ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتُ»؛ فالكلامُ المأمورُ به هو مَا كانَ خيرًا - أي بيِّنَ المنفعة -، وَمَا عَدَاه - ممَّا يكون بَيِّنَ المضرَّةِ، أو لم تتحقَّق منفعتُه من مضرَّتهِ - فَإِنَّ العَبْدَ مأمورٌ بالإمساكِ عنه، وأن يَخْزِنَ لسانَه ويحفظَهُ، مُمتثلًا ما أرشدَ إليه النَّاظم بقوله:

فَكُنْ لِحُسْنِ الصَّمْتِ مَا حَيِيتًا مُقَارِنًا تُحْمَدُ مَا بَقِيتًا

أَيْ كُن خازنًا لِلسَانك، حافظًا له، مُمسِكًا عمَّا لا خيرَ فيهِ من الكلَامِ، فإنَّك تَحْمدُ عاقبة ذَ لِكَ فِي الدُّنيَا والآخِرَةِ، ويَبقَىٰ ذِكْرُكَ بِالخيرِ في الحياةِ وفِي المَمَاتِ مَا بقي خَررُكَ.

وَ هٰذَا الأَمْرُ هو مِنْ أَكثَرِ مواردِ العَطَبِ الَّتِي تَفسُدُ بِهَا أَحوالَ الخلقِ، إذا أرسلُوا ألسِنتُهُم فِي ما لا ينفعُهُم، أوْ في ما هو بَيِّنُ الضَّرَرِ، أو ممَّا لا يَتَبيَّنُ نَفْعُه منْ ضَرِرِه؛ فإنَّ هٰذَا يرجِع عَليهم بفسادِ قلوبهم.

وقد ذكر ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في غيرِ كتابٍ أبوابًا من مُفسِدات القلوبِ، فَلَهَج بواحدٍ منهَا وَهُوَ (كَثرة الكلام)، فإنَّ مَنْ كَثُرَ كلامُه كَثُرَ خطؤُه، فوقَعَ فِيما يضرُّ، أو وَقَعَ فيما لا يتبيَّن منفعتُه من ضرَرِه، فيرجعُ ذَ لِكَ عليْهِ بفسَادِ قلبهِ.

وحَبْسُ اللِّسانِ وخَزْنُه من الرِّياضَاتِ النَّافِعَةِ فِي تهذيبِ النَّفْسِ وَإِصْلَاحِ الأخلاقِ، في موضع فيه فينبغي أن يُعَوِّد أحدُنَا نَفْسَه خَزْنَ لسانِه؛ بأن يتقلَّلُ من الكلَامِ، وإذَا جَلَسَ في موضع فيه غيرُه مِمَّنْ هو أكبرُ منه؛ أمسَكَ ولم يتكلَّمْ، وإن كانَ يُشَارُ إليهِ بالعلمِ أكثرَ منه، ممَّنْ هو في أقرانِه، فإنَّ رعَاية هذَا ممَّا ينتَفِع بهِ العبدُ في صلاح قلبِهِ وحُسْنِ دينِه.

وإذا كَثُرَ هَذْرُ المرْءِ وجَرَيَانُ لِسَانِهِ بين النَّاس، وقعَ في أشياءَ تُفسِدُ دينَه ودنيَاهُ. وفِي أَخْبارِ مُوَرِّقِ العِجْلِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «جَاهَدْتُ نَفْسِي عَشْرَ سِنِينَ فِي تَعَلَّمِ الصَّمْتِ». انتهى كلامه.

ووجْهُ المُجَاهَدَةِ: أَنَّهُ توجدُ عندَه شَهْوَةُ الكَلَام، فَيَحْبِسُ لسانَه.

فإذا أردتَ أن ترتاضَ رياضَة حِفْظ اللِّسان، فاعقلْ هٰذَا المعنى، فإذَا اشتاقت نفسُكَ للكلامِ، وارتفعتْ إليكَ الأبصارُ، وأشارتْ إليكَ الأصابعُ؛ فأَلْجِمْ لسَانَكَ مَا استطعتَ، إمَّا بالإمساكِ عنِ الكلامِ تارةً، أو بالتَّقلُّلِ منه تارةً أخرَى، فإذا أُلْجِمْتَ إلَىٰ الحَديث فأقِلَ

الكلام، فإنَّ قِلَّة الكَلَام يكثُرُ بِهَا دينُ المرء وعقله، كمَا أنَّ كثرةَ الكلَامِ يَضْعفُ بها دينُ المرء وعقله.

وَاعْتَبِر هٰذَا فِي أحوالِ النَّاس تجد صِدْقَهُ.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَعَرَ التَّهُ .

مَسْأَلَهُ مَعْرُوفَةً فِي الْعِلْمِ أَوْ مُفْتَعَلَهُ مَسْأَلَهُ مَعْرُوفَةً فِي الْعِلْمِ أَوْ مُفْتَعَلَهُ مَسَابِقًا حَتَّى تَرَى غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَاءِ نَاطِقِ مِسَابِقِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَاءِ نَاطِقِ مَسَابِقِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَاءِ نَاطِقِ مَسَابِقِ مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَاءِ نَاطِقِ مَسَابِقِ مَنْ غَيْرِ فَهْمٍ بِالْخَطَاءِ نَاطِقِ مَسَابِقِ مَنْ غَيْرِ فَهُم إِللَّهُ الْمَالِقِ وَالتَّنَافُسِ مَالِقِ مَا لَيْنَ ذَوِي الْأَلْبَابِ وَالتَّنَافُسِ اللَّهُ مُتُقَنُ اللَّهُ مَا يُقَنُ عِنْدَكَ عِلْمٌ مُتُقَنَ

وَإِنْ بَدَتْ بَيْنَ أُنَاسٍ مَسْأَلَهُ فَلَا تَكُنْ إِلَى الْجُوَابِ سَابِقَا فَكَمْ رَأَيْتُ مِنْ عَجُولٍ سَابِقِ أَزْرَى بِهِ ذَلِكَ فِي الْمَجَالِسِ الصَّمْتُ فَاعْلَمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَنُ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ.

ذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ من مواردِ الصَّمتِ الحَسَن: الإمساكَ عن الكلامِ فِيمَا يجري ذِكْرُه من مسائلِ المتجدِّدةِ مسائلِ المقرَّرةِ الحاصِلَةِ، أو فِي المسائلِ المتجدِّدةِ النَّازلَةِ.

فإنَّ الصَّمتَ الحَسَنَ: أَن يُمسكَ المرءُ عن الجوابِ فيه حتَّىٰ يرىٰ غيرَه ممَّنْ هُم أَكملُ عِلمًا، وأكبرُ سِنَّا، وأتمُّ عَقْلًا قد تكلَّموا فيه، فيتكلَّمُ حينئذٍ بمثلِ كَلامهِم، ويُحاذي مقالَهُم، ويبني علىٰ أصولِهِم، ويُوسِّع النَّظر فيما قرَّرُوهُ.

فمِنْ حُسن صمْتِ أحدِنا: ألَّا يزاحم أهلَ العلمِ القائمينَ بهِ في ما هُمْ به أَوْلَىٰ.

وإذا أرادَ أن يتكلَّمَ لم يتقدَّمْ بين أيديهم، فإذَا تكلَّمُوا وكَانَ قَدْ زَوَّر في نفسِه أن يتكلَّمَ بمثلِ كلامِهِمْ تكلَّم حِينئذٍ بعدَ كَلامهمْ، وإنْ زَوَّرَ في نفسِه خلاف كلامِهم أمسَكَ حينئذٍ عن الكلام؛ فإنَّه خيرٌ لَهُ في دينِه وعقلِه.

فلو قُدِّرَ أَنَّ أَمْرًا منَ الأمورِ جَرَىٰ بين النَّاس، فَالْزَمِ الصَّمتَ الحَسَنَ؛ وإن كانَ النَّاسُ

ينتظرونَ منكَ كلمةً.

فإذَا تَقَدَّمَ بينَ يديْكَ أَحَدُ فَتَكَلَّمَ واحتِيجَ إلىٰ كلامِكَ - نُصْرةً للحقِّ وتقويةً لهُ وكنتَ تريدُ الكلامَ بمثل ما تكلَّم به -، فتكلَّم بعدَهُ.

وإن عَرَضَ لكَ من المعَانِي مَا تَرَىٰ به أَنَّ الرَّاجِح عندكَ هو خلافُ ما قَرَّره وكانَ هو من المأمُونينَ في العلم، المنظورِ إليهِمْ عندَ الخَلْق؛ فلا تُزاحمُه، وَالْزَم ما عندَكَ من العلم، حتَّىٰ إذا احتيجَ إليكَ فَحِينئذٍ قُمْ في هٰذَا المقام.

فإنَّ مَنْ رَعَىٰ هٰذَا الأَدَبَ منَ العلمِ في نَفْسِه؛ حَفِظَ دينَه وعقلَه، ومَنْ زَاحَم أَهْلَ العلم؛ أَزْرَىٰ علىٰ دينِه وعقلِه.

وَذَكَرِ النَّاظِمُ مِنْ مَزَالِقِ العَجَلَة في العلمِ والمسابقَةِ بالقولِ فيه: الوقوعَ في الخطإِ الَّذي يُزرِي بصاحبِه عندَ المتنَافِسِينَ في معالِي الأمورِ، فإنَّ المُسارعةَ والمُسابقةَ إلىٰ القولِ تَجُرُّ إلَىٰ الوقوع فِي الخطَإِ، فيكونُ ذَ'لِكَ رَزِيَّةً تعيبُ المتكلِّم بِهَا.

وإذا كانتِ الحالُ كذَلْكَ؛ فالأمرُ النَّافع سلوكُه هو المذكورُ في قولِ المصنِّف:

الصَّمْتُ فَاعْلَمْ بِكَ حَقًّا أَزْيَنُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ عِلْمٌ مُتْقَنُ فَالصَّمْتُ عَندَ المتكلِّمِ علمٌ فالصَّمتُ عندَ المتكلِّمِ علمٌ العلمِ أَزْيَنُ بأهلهِ إِن لم يكنْ عندَ المتكلِّمِ علمٌ مُتقَنُّ – أَيْ علمٌ رَاسِخٌ.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُمِ:

وَقُلْ إِذَا أَعْيَاكَ ذَاكَ الْأَمْرُ مَا لِي بِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ خُبْرُ وَقُلْ إِذَا أَعْيَاكَ ذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الْحُكَمَا فَذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الْحُكَمَا

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ التَّهُ.

ذكر النَّاظِمُ الجوابَ النَّافعَ فِي المسائلِ الَّتي يَعْزُبُ عِلم أَحدِنَا عنهَا، وَهُوَ قولُ (لَا أَدْرِي)، المُشَارُ إليه بقولِه: (مَا لِي بِمَا تَسْأَلُ عَنْهُ خُبْرُ).

فإذا سُئِل المرءُ عن شيءٍ لا يعلمُه، كانَ الجوابُ النَّافعُ هو أَنْ يصدَعَ بقولِ (لَا أَدْرِي).

ولِجلَالةِ هٰذِهِ الكلمةِ صارتْ نِصْفَ العلم، كَما قَالَ:

فَذَاكَ شَطْرُ الْعِلْمِ عِنْدَ الْعُلَمَا كَذَاكَ مَا زَالَتْ تَقُولُ الحُكَمَا

فمِنَ الشَّائِعِ قولُهُمْ: «لَا أَدْرِي؛ نِصْفُ العِلْمِ».

وأقدمُ مَنْ أُثِرَت عنهُ هٰذِهِ الكَلِمَةُ هُوَ عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ الشَّعْبِيُّ، أَحَدُ التَّابِعِينَ. رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيح.

نَعْمْ؛ وقعَ في كلام أَبِي عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ» وَفِي «الأَنْتِقَاءِ»؛ أَنَّهُ قَالَ: (لاَ نُتِقَاءِ»؛ أَنَّهُ قَالَ: (وَصَحَّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ: (لاَ أَدْرِي؛ نِصْفُ العِلْمِ»).

وَ هٰذِهِ الكلمةُ لَمْ تُوجَدْ مَرويَّةً عن أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَا فِي أَيْدِينَا منَ التَّاليف، فأخشى أن يكونَ وَهَمًا.

فإنْ صَحَّ أَنَّها رُوِيَتْ عنه؛ فأبو الدَّرداء رَضَالِيَّهُ عَنْهُ أَقدَمُ من الشَّعْبِيّ، فهو صحابيٌّ

وَالشَّعبيُّ تابعيُّ، لٰكِنَّ المرويَّ بإسنادِهِ في الكتبِ الَّتي اتَّصلتْ بنَا هوَ مرويُّ عن الشَّعْبِيِّ عند الدَّارِمِيِّ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيح.

وَوَجْهُ كُونِهَا نصفَ العلمِ: أَنَّ العلمَ مقسومٌ بينَ (أَدْرِي) وَ(لَا أَدْرِي)؛ فَأَحدُهما نصفُ الآخر؛ ذَكرَه يَحْيَىٰ بنُ آدَمَ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ نَصْرٍ فِي «تَعْظِيم قَدْرِ الصَّلَاةِ».

فالعلمُ بينَ شيءٍ يُدرَىٰ وشيءٍ لا يُدرَىٰ، فالَّذي يُدرَىٰ يَتكلَّم به دارِيهِ بمَا يعرفُه، والَّذي لا يُدرَىٰ يُتكلَّم به دارِيهِ بمَا يعرفُه، والَّذي لا يُدرَىٰ يُمسِكُ عنهُ المسْئُولُ فيقول: (لَا أَدْرِي).

ومِنْ لَطِيفِ العلْمِ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ عَبْدِ العَزِيزِ - أَحَدِ عُلَمَاءِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ - كَانَ يَقُولُ: «لَا أَدْرِي لِمَ (لَا أَدْرِي) نِصْفُ العِلْمِ». رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ الشَّامِ - كَانَ يَقُولُ: «لَا أَدْرِي لِمَ (لَا أَدْرِي) نِصْفُ العِلْمِ». رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ فِي «تَارِيخِهِ».

وَكَشْفُ مَا غَمُض عليهِ: هوَ المعنى المتقدِّم الَّذي ذكره يحيىٰ بنُ آدمَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالىٰ. وقدْ صَارَ هٰذَا الأصلُ - (لَا أَدْرِي) - أَصْلًا راسخًا في العلمِ عندَ أهلِه؛ أنَّ مَنْ سُئلَ عن شيءٍ منهُ لم يعلمُه فإنَّ الوصيَّة النَّافِعَة فِي حَقِّه أن يلزمَ قَوْلَ (لَا أَدْرِي)، حتَّىٰ صارَ أهلُ العلم والحِكمةِ يُوصِي بعضُهم بعضًا بلزوم هٰذِهِ الكلمةِ.

وقد أشرتُ إلى هٰذَا المعنَىٰ في أبيَاتٍ؛ قلتُ فيها:

وَقَوْلُ (لَا أَعْلَمُ) عِنْدَ الْعُقَلَا وفَقْدُهُا مِنَ اللِّسَانِ عَابُوا وَيَنْبُسِغِي لِعَالِمٍ أَنْ يُسورِثَا لأَنَّهَا رَافِعَةٌ وَكَمْ قَضَىٰ وَغَيْرُهُ أَوْلَىٰ بِهَا وَأَجْدَرُ وَآنِفٌ مِنْ قَوْلِهَا وَأَجْدَرُ فَالْهَجْ بِهَا هُدِيتَ مَا اسْتَطَعْتَا فَالْهَجْ بِهَا هُدِيتَ مَا اسْتَطَعْتَا

عُدَّ فِي الْعِلْمِ ونِصْفًا جُعِلَا مَقَاتِلُ الْهَرْءِ بِهِ تُصَابُ أَصْحَابَهُ مَقَالَهَا مَا حَدَّثَا أَصْحَابَهُ مَقَالَهَا مَا حَدَّثَا بِحُكْمِهَا مِنَ الْأَنَامِ مُسْرَتَضَىٰ وَمَنْ يُضِيعُ رُشْدَهُ لَا يُنْصَرُ وَدِينُهُ فِي نَفْسِهِ وَضِيعُ وَالْزَمْ لَهَا فَنِعْمَ مَا اتَّخَذْتَا

قَالَ المُصَنِّفُ وَقَعَرَ التَّهُ جِ

إِيَّاكَ وَالْعُجْبَ بِفَضْلِ رَأْيِكَ وَآحْذَرْ جَوَابَ الْقَوْلِ مِنْ خِطَابِكَا كَالْكُمُ وَالْعُجْبَ بِفَضْلِ رَأْيِكَا فَاعْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَةُ كَمْ مِنْ جَوَابٍ أَعْقَبَ النَّدَامَةُ فَاعْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَةُ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ التَّهُ.

حَذَّر النَّاظِمُ فِي هٰذَيْنِ البَيْتَيْنِ مِن بَلِيَّتِيْن تَكتنفَانِ المتكلِّم في العلم:

العلم المَاكِنَةُ الأُولَىٰ: مُداخَلَةُ العُجْبِ النَّفْسَ، وَتَسَلُّلُهُ إليهَا، فيرَىٰ المُتكَلِّمُ فِي العلم لنفسِه عَلَىٰ غيره فَضْلًا، ثمَّ يطلبُ لها قَدْرًا ووَصْلًا.

والعُجْبُ هُوَ النَّظَرُ إِلَىٰ النَّفْسِ بِعَيْنِ الإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ.

فتجد مِن النَّاس مَنْ ينتسبُ إلى العلم ويُعَدُّ من أهلِه، وتعتريه هٰذِهِ البليَّةُ، فيُعجَب بنفسِه، ناظرًا إليها بِعَيْنِ الإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيم، فهو يرى أنَّ له من الكمالِ ما ليسَ لغيرِه، وأنَّ عندَه منَ الفضْلِ تَحْصيلًا وبيانًا مَا ليسَ عندَ سِوَاهُ، فَيزْهُو بنفسِه علَىٰ الخَلْقِ، وَهي منْ أعْظَمِ الغَوَائِل المُفسِدةِ للمرءِ فِي علمٍ أو غيرِه؛ لأنَّ العبدَ مأمورٌ أن ينظرَ إلىٰ نفسِه بعين النَّقص، مُجتهدًا في القيام بحقِّ الله.

ومنه: حالُه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قيامِه اللَّيلَ حَتَّىٰ تتفطَّر قدمَاهُ، فتقول له عائشةُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اللهَ غَفَرَ لَكَ مَا تقدَّم من ذنبِكَ ومَا تأخَّر!، فيقول: «يَا عَائِشَةُ؛ أَفَلا أَكُونُ عَبُدًا شَكُورًا»؛ فهو لا يرى أنَّ ما له من حُسْنِ عبادةِ ربِّه شيئًا، وأنَّ الله حقيقُ بدوام شُكْرِه، وأنَّه مهما أتى مِن عبادةِ الله وتعظيمِه فإنَّ حقَّ الله أعظمُ.

فالمرءُ مأمورٌ أن ينظرَ إلى نَفسِه بعينِ الإزراءِ والعيبِ، وأن يقمَعَ طُغيانَ العُجبِ

منها، فإنَّه إذا استولَىٰ علَىٰ قلب العبد أفسدَه.

فالمرءُ إذا أعجبتُه نَفْسُه في عبادةٍ أو علمٍ أو غيرهمَا، عَلِقَ بقلبِه مِنْجَنِيقٌ ربَّما جَرَّه إلىٰ مهاوِي الرَّدَىٰ، وَلَا سبيلَ إلىٰ الخَلَاص منه إلَّا بملاحظة أنَّ النِّعْمَةَ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا لَمْ تَكْتَسِبْهَا بِقِوَاكَ، وَلٰكِنَّ اللهَ هَدَاكَ.

فإذَا أعجبَك أنَّك جالسٌ في حِلَق العلم، معدودٌ فِي طُلَّابه؛ فاعلم أنَّ الله عَنَّوَجَلَّ له الفضلُ الأعظمُ عليكَ، فهو الَّذي هَدَاك إلىٰ ذَٰلِكَ، وإلَّا لَكُنْتَ كغيركَ ممَّنْ تنظرُ إليهم بعين النَّقص ممَّنْ يُخالطونَ المعاصي أو يُضَيِّعُونَ أوقاتُهُم فيمَا لا ينفعُهم.

والبَلِيَّةُ الثَّانية: ابتداءُ القولِ بشيءٍ لم يتكلَّم به أحدٌ قبلَكَ، فيكونُ إنشاؤُه من مُبتكراتِ خيالِك، ومُبتدَعاتِ أفكاركَ.

ومَحلُّ الذَّمِّ: فيمَا يُحتَاج إليه من العلمِ المشهورِ، الَّذِي تكلَّم فيهِ أهلُ العلمِ طبقَةً بعد طَبقَةٍ.

فالعدولُ عمَّا قالُوا، وإبداءُ سِواه؛ ممَّا يُعَابُ به المرءُ؛ لأنَّ العادةَ الجاريةَ أن يكونَ العدولُ عمَّا قالُوا، وإبداءُ سِواه؛ ممَّا يُعَابُ به المرءُ؛ لأنَّ العادةَ الجارية أن يكونَ هٰذَا الَّذي أبدَاهُ غيرَ مبنيٍّ علَىٰ أصلٍ وثيقٍ، وَلا مَسبوقٍ بعالمٍ عتيقٍ، فهو يستحسنُ شيئًا ثمَّ يتكلَّم به، فمتىٰ وُجِدَت تلك الحالُ مِنَ العبدِ فإنَّها بَليَّةُ.

[مسألةً]: لو قالَ إنسانٌ: نحنُ سَمعنَاكَ تقولُ: الصَّلَاةُ هي الحُنُوُّ وَالعَطفُ، وَنحْن نحضرُ الدُّروسَ، ونقرأُ في الكتُبِ: (الصَّلَاةُ هِيَ الدُّعَاءُ)، فَأَنتَ واقعٌ في هٰذِهِ البليَّةَ!

[الجواب]: نحنُ نُحِبُّ النَّاصحَ الصَّادقَ الَّذِي يَنصحنا، فإنَّنا بشرٌ غير معصومين. والجوابُ: أنَّ هٰذَا القولَ الَّذي ذكرتُه مُتَّصفٌ بوصفينِ:

أحدهما: أنَّه مبنيٌّ علَىٰ أصلٍ وثيقِ؛ فإنَّ اسم (الصَّلاة) في كلامِ العربِ يقعُ علىٰ هٰذَا. والآخر: أنَّ هٰذَا القولَ الَّذي ذكرتُه لكَ قدْ سُبِقْتُ بهِ من محقِّقِينَ لِلْعلم؛ منهم:

السُّهَيْلِيُّ، وابن القيِّم، وابنُ هشامٍ، والدَّمَنْهُورِيُّ، في آخرينَ.

وقد زَيَّفَ ابن القيِّم دعوىٰ أنَّ (الصَّلَاةَ هِيَ الدُّعَاءُ) فِي «بدائعِ الفوائدِ» مِن أربعةِ وجوهٍ.

فكونُك لا تعلمُ هٰذَا؛ لا يعْني أنَّ هٰذَا القولَ الَّذي سمعتَه قولٌ جديدٌ في العلم، وإنَّما هو جديدٌ عليك، أو جديدٌ على زمَانِ أهلِ علمٍ شُهِرَ عندَهُم قَوْلٌ حتَّى غَلَبَ عَلَيْهِم هٰذَا القَولُ.

فالمذمومُ الممقوتُ: هو الَّذي لا يُبنَىٰ علىٰ أصل وثيقٍ، وَلَا يرجِعُ إلىٰ علمٍ عتيقٍ. ثمَّ محلُّ هٰذَا الذَّمِّ: فِيمَا يتعلَّق بهِ تقريرُ أصولِ الدِّين وبيانُ أحكامِه ممَّا تَتابَع عليه النَّاس، دونَ مَا بُنِيَ عَلَىٰ أصولِ الفهم والإدراكِ الَّتي جرىٰ عليهَا أهلُ العلم.

فمثلًا: لو قلتُ لكُمْ: إنَّ منْ أنواعِ علومِ الحديثِ نوعُ (المَقْرُونِ)؛ وهو أن يُذْكَرَ في الإسنادِ اثنانِ فأكثر؛ كأنْ يقولَ مسلمٌ: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَيَحْيَىٰ بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بِنُ صَعِيدٍ؛ جَمِيعًا عنْ إسماعيلَ بنِ جعفرَ...) إلَىٰ تمَامِه، فالثَّلاثة الأوائلُ تُسمَّىٰ روايتُهُم (مقرونًا)، وَهٰذَا النَّوع لَهُ وقوعٌ عند المُحدِّثينَ، ولهُ منفعةٌ في علمِهِم، فمِنْ منافعِه أنَّ هٰذَا يُسمَّىٰ (مُتَابَعَةً)، ففُلَانٌ وفلانٌ وفلانٌ روولانٌ روول الحديث عنِ إسمَاعيلَ بنِ جعفر، إلىٰ غير ذَالِكَ من منافعِه.

فحينئذٍ زيادةُ هٰذَا النَّوع ليس ممنوعًا منهَا؛ بل مأذونٌ بِهَا من وجوهٍ كثيرةٍ؛ أيسرُها: أنَّ أُوَّل مَنْ صَنَّف في مصطلحِ الحديثِ هو ابنُ الصَّلاح، فذكرَ أنواعًا، وزادَ أهل العلمِ عليه أنواعًا، فزاد العراقيُّ، ثمَّ زادَ ابنُ حجَرٍ، ثمَّ زاد الشُيوطيُّ، حتَّىٰ بَلَّغها أكثرَ من تسعينَ نوعًا.

فالأصلُ عند أهل العلم في هٰذَا أنَّه محلُّ للزِّيادةِ.

ولذَ 'لِكَ ينبغِي أَنْ يُحسِن المتكلِّمُ فِي العلمِ مواردَ الفهم من أصولِه الَّتي يُقرِّرها

أهله؛ حتَّىٰ يعرفَ ما يجرِي فيه القول، ومَا لَا يجرِي فيه القولُ.

وما كان ممنوعًا مِنَ القول فيه، فالسَّلامة فيه امتثال ما ذَكَره النَّاظم بقوله: (فَاغْتَنِمِ الصَّمْتَ مَعَ السَّلَامَةُ)؛ فَسَلَامَةُ دينِ الإنسانِ أن يمتثلَ الصَّمتَ؛ مُبتغيًا سلامة دينِه عندَ اللهِ، وعِرْضِه عندَ الخلقِ.

علىٰ أنَّ مَنْ نَبُلَ فِي العلمِ يُبْتلَىٰ بِمَنْ لَم يَصِل إلىٰ مرتبةِ النُّبْلِ فيهِ مِمَّنْ يُزَيِّف أَقُوالًا صحيحةً في كلِّ قرنٍ وزمانٍ، وَلٰكِنَّ طريقَ إيصالِ الخيرِ إليهِ ليسَ بمُلاجَجَتِهِ ومجادلَتِه بالباطلِ، وإنَّمَا بنَصْبِ الحقِّ، ولذَ لِكَ فإنَّه مَا مِنْ مسألةٍ يستغربُها سامعُها أذكرُهَا إلَّا وأذكرُ أحدًا من أهلِ العلم قالَ بها.

فَهٰذِهِ المسائلُ الَّتِي ذكرناهَا وأمثالُها من المسائلِ الَّتِي يظنُّ بعضُ النَّاس أنَّ هٰذِهِ مسائلَ جديدةً؛ ما من مسألةٍ إلَّا وفيها من أهلِ العلمِ مَنْ تكلَّم؛ لأنَّ هٰذَا هوَ الأصلُ الَّذِي يَسْلَمُ به دينُ الإنسانِ ويحصلُ به النَّفع للخَلْق.

فإنّه ليس المقصودُ مِن جَمْعِ العلم، أن يُنهِكَ المرءُ قلبَه ودينَه في مُراغمةِ النّاس ومُجادلتِهم ومُجادلتِهم ومُجالدَتِهِم، وإنّما مقصودُ صاحِبِ العلمِ الصّادقِ أن يُوصلَه العلمُ إلى الله، ويكونُ هو مُوصلًا لِلخَلْق إلىٰ الله، فمتىٰ كانت هذهِ نيّتُه فَتَح الله عليه بأنواع المعارف ولم يُشغِلُه بالخَلق.

وما أحسن قولَ ابْنِ عَوْنٍ: «ذِكْرُ النَّاسِ دَاءٌ، وَذِكْرُ اللهِ دَوَاءٌ». وقاءً». وقاءً وقاءً وقاءً وقاءً وقال مَكْحُولٌ اللهِ شِفَاءً». وقال مَكْحُولٌ اللهِ شِفَاءً». فاشتغلوا بالدَّواء والشِّفاء، واحذروا من الدَّاء.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَعَرَ التَّهُ عِن

الْعِلْمُ بَحْرُ مُنْتَهَاهُ يَبْعُدُ لَيْسَ لَهُ حَدُّ إِلَيْهِ يُقْصَدُ وَلَيْسَ كُلُّ الْعِلْمِ قَدْ حَوَيْتَهُ أَجَلْ وَلَا الْعُشْرُ وَلَوْ أَحْصَيْتَهُ وَمَا بَقِي عَلَيْكَ مِنْهُ أَكْثَرُ مِمَّا عَلِمْتَ وَالْجَوَادُ يَعْثُرُ

قَالَ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ.

ذكر النَّاظِمُ ممَّا يُستعانُ بِهِ فِي تحصيلِ المطلوبِ المأمولِ معرفتُه ممَّا يُسَهِّل بلوغَ الأَرب: إدراكُ هٰذِهِ الحقائق المذكورة في هٰذِهِ الأبياتِ الثَّلاثَةِ، فكلُّ بيتٍ منها يُشَيِّد معنَىٰ سامقًا ذَا بَالٍ فِي العلم.

- الْعِلْمُ اللهِ اللهُ ا
- والثَّاني: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّه مهما حَصَّل منهُ فلنْ يجمعَه كُلَّه، ولا عُشْرَهُ، ولو اجْتَهَد في إحصائِه؛ فإنَّ القُوى البشريَّة تَتَناقصُ عن هٰذَا.
- وثالثُها: معْرِفَةُ مُلتمِسِ العلمِ أنَّ ما بَقِي وفَضُلَ من العلم وراءَ ما أدركَه أكثرُ وأعظمُ، وهي حالُ النَّقُص الَّتي طُبِعَ عليهَا الإنسانُ، فالجَوَاد مهمَا كان قويًّا يَعْرِضُ لَه عِثارٌ يسقطُ به.

فملتمِسُ العلمِ مهمَا ابتغَىٰ منه مُجتهدًا، فإنَّه يبقىٰ وراءَ ما أدركَ منَ العلمِ علومٌ كثيرةٌ.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَّصَ اللَّهُ عِنْ

إِنْ كُنْتَ لَا تَفْهَمُ مِنْهُ الْكَلِمَا وَآخَرُ تَسْمَعُهُ فَتَجْهَلُهُ وَآخَرُ تَسْمَعُهُ فَتَجْهَلُهُ عَيْمُعُهُ الْبَاطِلُ وَالصَّوَابُ عَيْمُعُهُ الْبَاطِلُ وَالصَّوَابُ فَافْهَمْهُمَا وَالذَّهْنُ مِنْكَ حَاضِرُ فَافْهَمْهُمَا وَالذَّهْنُ مِنْكَ حَاضِرُ

فَكُنْ لِمَا عُلِّمْتَهُ مُسْتَفْهِمَا الْقَوْلُ تَعْلَمُهُ الْقَوْلُ تَعْلَمُهُ الْقَوْلُ تَعْلَمُهُ وَكُلُّ قَدُولُ تَعْلَمُهُ وَكُلُّ قَدُولُ فَلَهُ جَدوابُ وَلِلْ فَلَهُ جَدوابُ وَلِلْ عَلَامٍ أَوَّلُ وَآخِدرُ

قَالَ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ.

ذكر النَّاظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِنَ الإرشادِ النَّافعِ لملتمسِ العلمِ: أَنْ يطلبَ فَهْم ما يُلْقَىٰ إليه منهُ، وإذا عَسُر عليه فَهْم شيءٍ من معانِيهِ اجتهدَ في تَفَهُّمِه وسألَ عنه؛ لأنَّ الأقوال الَّتي تُذْكر لكَ في العلم هي بالنِّسبة لكَ نوعان:

- أحدُهُمَا: قَوْلٌ تَسْمَعُهُ فَتَعْلَمُه وَلَا يَخْفَىٰ عَلَيْكَ.
 - و الآخر: قَوْلٌ تَسْمَعُهُ فتجهله وَيَخْفَىٰ عَلَيْكَ.

فالأوَّل إذا وصلَ إلى قلبِكَ استقرَّ فيهِ، فإنَّك إذا فَهِمْتَ معنًىٰ من معاني العلمِ ووعَاه قلبُك، وجدَ له مَرْبعًا ومَحلًا فيه.

وأمَّا ما تسمعُه فتجهلُه ويخفَىٰ عليك، فإنَّك تحتاجُ فيه إلىٰ الاستفهامِ والسُّؤالِ حتَّىٰ تُدرك معناهُ، فيستقرَّ في قلبك.

فإذا عَسُر عليكَ فَهُم شيءٍ فاستعِدْ تَفَهَّمَه؛ إمَّا بتكرارِ النَّظر منكَ في سماعِ كلامِ مُعلِّمك، أو فِي الْتِمَاسِكَ منهُ إعادةَ بيانِ مَا سمعتَه منه ولم تفهمه.

وإيَّاك وإهمال فَهْمِ ما لمْ تفهمْه؛ فإنَّ تَرْك شيءٍ سمعتَه دونَ فَهْم يُورِثُ آفتينِ:

- الأولى: ثِقَلُ الفَهْمِ؛ فإنَّك إذا تركتَ شَيْئًا، وثَانِيًا، وثالثًا؛ تَبَلَّدَ ذِهنُّكَ.
- والأخرى: تَفْوِيتُ العلمِ؛ فإنَّك إذا تركتَ شَيْئًا، وثَانِيًا، وآخرَ؛ فَاتَتْكَ أشياءُ من العلم لم تُحسِن معرفتَهَا.

مَعَ ما يُقارِن هاتين الآفتين من عِلَلٍ أخرى؛ كوقوعِ الشُّبهاتِ، وكثرةِ الاعتراضاتِ؛ ممَّا يُوجب الاعتناء بحُسن التَّفهُّم.

فتارةً: تستعيد كلامَ مُعلِّمك ممَّا يُحفَظ صوتيًّا، فتُكرِّرَه حَتَّىٰ يَقَرَّ المعنىٰ في قلبكَ. وتارةً: تُذاكِر به صاحبًا لك، فرُبَّما يذكرُ لكَ مَا عَزُبَ عنه فَهْمُك.

وتارةً: تَستعيدُ - بأَدَبِ - من مُعَلِّمِكَ فَهْمَ ما لمْ تَفْهمه.

فلا تتركْ شيئًا تسمعُه من العلمِ دون فَهْمٍ؛ لمَا يُورثُه من نَقْصٍ سبقَ ذِكْرُه وبيانُ رجهه.

ثمَّ ذكر النَّاظِمُ أَنَّ كلَّ سؤالٍ يتعلَّق به جوابٌ، فمُراده بـ(القَوْلِ): السُّؤالُ؛ بِدلالة مُقابلتِهِ بالجواب، وذَ لِكَ في قولِهِ:

وَكُلُّ قَــوْلٍ فَلَــهُ جَـوابُ يَجْمَعُـهُ الْبَاطِـلُ وَالصَّوابُ فالجوابُ له جهتانِ:

- الصَّوابُ الصَّحيحُ، المَدْلُولُ عَلَيْهِ بقولِه: (الصَّوابُ). المَدْلُولُ عَلَيْهِ بقولِه: (الصَّوَابُ).
 - والأخرى: الجَوَابُ الخَطَأُ، المَدْلُولُ عَلَيْهِ بقولِه: (البَاطِلُ).

وتحقيقُ الحُكمِ على الجوابِ بإحدى الجهتينِ، مُناطٌ بموافقةِ الأدلَّةِ ومتابعةِ الأجلَّةِ، فرعاية هٰذَا يُوقِف العبد على جَلِيَّةِ الأَمرِ فِي الحُكمِ عَلَىٰ جوابٍ بأنَّه خطأٌ أَوْ صوابٌ، لَا بمجرَّد الذَّوق، أو الوَجْدِ، أو الخَاطِرِ، أو ما تَعَارَفَ عليه النَّاس، أو مَا اعتادُوه في بلدٍ؛ فمثلُ هٰذِهِ المعاييرِ ليستْ ميزانًا صحيحًا فِي الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صحيحًا في الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صحيحًا في الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صحيحًا في الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ جوابٌ صحيحًا في الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عوابٌ صحيحًا في الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عوابٌ صحيحًا في الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عن المُعالِيرِ ليستْ ميزانًا صحيحًا في الحُكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عليهُ اللهِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عَلَىٰ صَحيحًا في المُحْكمِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأجوبةِ بأنَّهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأَدْ اللهِ عليهِ النَّهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ الأَدْ عَلَيْ شَيْءٍ منَ اللهُ عليهِ النَّهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ اللهِ عَلَىٰ شَيْءٍ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهِ عليهِ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَيْ اللهِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ اللهِ عَلَىٰ شَيْءٍ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءً منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهِ عَلَىٰ شَيْءٍ منَ اللهُ عَلَىٰ شَيْءً اللهِ عَلَىٰ شَيْءً اللهِ عَلَىٰ شَيْءً اللهُ عَلَىٰ شَيْءً اللهِ عَلَىٰ شَيْءً اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ الل

وهٰذِهِ القاعدةُ تختَصُّ ببعضِ الكلامِ في العلمِ، وهو مَا وقعَ جَوابًا علَىٰ سؤالٍ. ثمَّ ذكر قاعدةً عامَّةً فيه، فقال:

وَلِلْ كَلَامِ أُوَّلُ وَآخِ رُ فَافْهَمْهُمَا وَالذِّهْنُ مِنْكَ حَاضِرُ

والمقصودُ: أنَّ كلَّ كلامٍ فَلَهُ مبتدأٌ وله مُنتهًى، وله سِباقٌ وله لِحَاقٌ، وله إفرادٌ وله سِباقٌ؛ فكمالُ فَهْمِه يكونُ برعايةِ مواقعِه.

فتعتبِرُ أُوَّلَ الكلامِ وآخِرَه، وسِبَاقَه ولِحاقَه، وإفرادَه وسياقَه؛ فيُوقِفُك ذَ'لِكَ علىٰ الفهم الصَّحيح له.

فإن أخذتَ أَوَّلُه وتركتَ آخره، أو أخذت سِباقَهُ وتركتَ لحاقَه، أو اكتفيتَ بمفردٍ دونَ النَّظر في تركيبِ سياقٍ؛ أوقعَكَ ذَالِكَ في رَدِّ كلامٍ حقِّ، ودَفَعك إلى الزُّور والباطل في العلم.

وهي حالُ كثيرٍ من النَّاس، الَّذين يُبادرونَ إلىٰ تزييفِ حقَّ لأنَّهم ينظرونَ إلىٰ أوَّل الكلامِ دونَ آخرِه، أوْ ينظرونَ إلىٰ إفرادِه دونَ تركيبِ الكلامِ دونَ آخرِه، أوْ ينظرونَ إلىٰ إفرادِه دونَ تركيبِ سِياقِه، فيقعُون فِي الغلط علىٰ العلم وأهلهِ.

فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْلَمَ لَهُ دينه وعِلمُه وعقلُه، لاحظَ هٰذَا في مواقِعِه من الكلامِ؛ فإنَّه يوقفُهُ على على السَّحعانِي الصَّحيحةِ، ويدفَع عنهُ دعْ وَى الزُّورِ الَّتي يدَّعيها مَنْ يدَّعيها على المتكلِّمين في العلم.

ولا يمكن حصولُ تلكَ الحالِ إلَّا بأن تكون حاضرَ الذِّهن حينَ ذَلِكَ، والمراد براد عن الله الله ولا يمكن حصولُ الله القَلْبِ عَلَىٰ المَعْنَىٰ المُرَادِ فَهْمُهُ، فإنَّك إذا زاغَ ذِهنك مُدَّة وحضر مُدَّةً؛ أوقعَكَ في الغَلَطِ.

وأذكرُ من وقائع الأحوالِ: أنَّ أحدًا نَسَب إليَّ أنِّي أقول: إنَّ (هُو) من أسماء اللهِ!، وذكرَ أنَّني قرَّرتُ هٰذَا في جامعِ الرَّاجِحي بـ (شُبْرَا)، وأنَّه كان أحدَ الحاضرينَ، فلمَّا

ذُكِرَت لهذِهِ الدَّعوىٰ لي ضحكتُ وذكرتُ لهذِهِ الأبياتَ.

فإنَّني كنت أُقرِّرُ الفرقَ بين الاسمِ المفرد للهِ، والاسم المضافِ؛ فالاسمُ المفردُ هو الَّذِي يأتي واحدًا؛ مثلُ: (الله).

والاسمُ المضافُ هو اللَّذي يأتي مجموعًا مع غيره؛ مثل: (ربِّ العالمينَ، ومالك الملكِ).

وذكرتُ أنَّ ابنَ القيِّم زاد نوعًا ثالثًا، هو الأسماء الإلهيَّة المزدوجَة المتقابلة؛ كاسمِ (القابضِ الباسطِ)، فلا يُفصَلُ أحدُ طرفيهِ عن الآخرِ، بمنزلةِ عَدم فَصْل حروف الاسمِ المفردِ، فلا يصحُّ أن تقولَ في اسمِ (القابضِ الباسطِ): أنَّ من أسماء اللهِ (القَابضُ)، أوْ أنَّ مِن أسماء اللهِ (البَاسطُ)؛ بلِ الاسم حينئذٍ هو (القابضُ الباسطُ)، فيمتَنِعُ الفصلُ أنَّ مِن أسماء اللهِ (البَاسطُ)؛ بلِ الاسم حينئذٍ هو (القابضُ الباسطُ)، فيمتنعُ الفصلُ بين حروفِ اسم (الله)، فلا تقول: (أ) اسمٌ، ولا (اللَّام) اسمٌ، ولا (هُ) اسمٌ.

فسمع هوَ: (هُـ) اسمٌ، فقالَ: إنَّ فلانًا يذكرُ أنَّ (هـو) من أسماءِ اللهِ؛ لأنَّ ذهنَه حينئذٍ لمَّ يكنْ حاضِرًا، وإنَّمَا كان شاردًا، فسمِع هٰذِهِ الكلمة فظنَّ أنَّ فيها تقريرًا لكونِ هٰذِهِ الكلمة (هُو) من أسماءِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والعاقلُ يلتمس العذرَ للمتعلِّمينَ، فإنَّ هٰذَا ممَّا لا يُستغرَب منه؛ بل لا يُستغرَبُ ممَّنْ يريدُ بكَ الشُّوءَ، فإنَّ هٰذَا أَمْرٌ جُبِلَتْ عليه خَلِيقَةُ الإنسانِ، فإنَّ النَّاس يتنافسونَ، ويتَصارَعُونَ، ويريدُونَ الجَاهَ والرِّئَاسةَ والزَّعامة، ويبتغِي بعضُهُم فِي بعضٍ خطأَهُ؛ لإزلَالِه وإنزالِه عن رُتبةٍ بلغها.

فالعاقلُ إذا رأى هٰذَا في النَّاسِ، عَامَلَهُم بِمَا أَمَرهُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعَقَلَ أَنَّ هٰذِهِ حالٌ بشريَّةٌ، فَالمُتَرَفِّعونَ عن البشريَّة، المُزَكّون أنفسهم بما يُطَهِّرها، لا يلتفتون إلىٰ

مثل هَذَا، ويرون أنَّ صدور هٰذَا من المتعلِّمين زَلَّاتٌ ينبغِي إفهامُهم فيهَا القولَ الصَّوابَ.

والشَّاهدُ منَ الحِكَايةِ: أَنَّ مَا أَرشَدَ إِليهِ مِن كُوْنِ حصولِ تِلكَ الحَالِ، لَا يُمكنُ إلَّا مع حضور الذِّهنِ، وأمَّا معَ شُرُودِه فإنَّه لا يحصُل للمرءِ ذَ'لِكَ.



قَالِ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُمِ:

حَــتَّى يُؤَدِّيكَ إِلَى مَــا بَعْـدَهُ جَـوَابُ مَـا يُلْقَى مِـنَ الْمَسَـائِلِ عِنْدَ ٱعْتِرَاضِ الشَّـكِّ فِي صَـوَابِهِ

لَا تَدْفَعِ الْقَدُولَ وَلَا تَدُدَّهُ فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الْفَضَائِلِ فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الْفَضَائِلِ فَيُمْسِكُوا بِالصَّمْتِ عَنْ جَوَابِهِ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ اللَّهُ:

لَمَّا ذكر النَّاظِمُ في البيت السَّابِقِ ما يُعينُ علىٰ فَهْمِ الكلام، حَذَّر من آفةٍ تعرِض لَمَنِ استغلَقَ عليهِ فَهْم شيءٍ منه، وهي (المبادرةُ إلىٰ دَفْعِه ورَدِّه)، فمِنَ النَّاس مَنْ إذا استغلَقَ عليهِ فَهْم شيءٍ لم يُدركُه؛ بادرَ إلىٰ رَدِّه ودَفْعِه.

والواقِي من السُّقوطِ في هٰذِهِ الآفةِ: هو ملاحظة ما يأتي بعد ذَ لِكَ الكلامِ، فرُبَّمَا سمِعتَ كلَامًا عامًّا يفتقرُ إلى التَّخصِيصِ، أو كلامًا مُطلقًا يحتاجُ إلى التَّقْييد، فبادرتَ إلى إنكارِه قبلَ ظهورِ تَمَامِه، وهوَ المُعينُ عَلَىٰ فَهْمِه وإفهامِه.

كَقُولِ الله تعالَىٰ: ﴿ فَوَيَـٰ لُ لِلمُصَلِّينَ ﴿ الدَاعون]، فَهٰذِهِ الآيةُ لا يتمُّ معناها إلَّا بقَرْنِها بالآيةِ الَّتِي بعدَها، في قولِه: ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۞ ﴾ [الماعون]، فمَنْ يُقرِّر معنىٰ: ﴿ فَوَيَـٰ لُ لِلمُصلِّينِ بإطلاقٍ مُبطِلٌ، ومن يُقرِّر معنىٰ: ﴿ فَوَيَـٰ لُ لِلمُصلِّينِ فَمَ عَن فَمَنْ يُقرِّر معنىٰ: ﴿ فَوَيَـٰ لُ لِلمُصلِّينِ فَمُ عَن فَمَنْ يُقرِّر معنىٰ: ﴿ وَمِن يُقرِّر معنىٰ: ﴿ فَوَيَـٰ لُ لِلمُصلِّينِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ المُحالِقُ وَتَعَالَىٰ في قولِه: ﴿ اللَّهِ مَا اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في قولِه: ﴿ اللَّهِ مَا عَن صَلاَتِهِمْ سَاهُونَ ۞ ﴾ [الماعون]؛ كان مُحِقًا فيما قرَّره.

فإنْ أعيَا السَّامعَ فَهْمُ كلامٍ، وتطلُّعت نَفْسُه إلىٰ رَدِّه ودَفْعِه وإبطالِه؛ حَسُنَ به أن يَرُدَّ

بعضَه على بعضٍ، قبل الهجومِ على إنكارِه وتزييفِه؛ اقتداءً بمسالكِ أهل العلم فيمَا هُم عليهِ من أجوبةِ مسائل الخلقِ فيما يحتاجون إليه من الحقِّ.

فإنَّ أهلَ العلمِ لا يُبَادِرُونَ بجوابِ استفتاءاتِ المُسْتَفْتِينَ حتَّىٰ يُتِمَّ المستفتِي كلامَه، كمَا قالَ:

فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الْفَضَائِلِ جَوَابُ مَا يُلْقَى مِنَ الْمَسَائِلِ فَرُبَّمَا أَعْيَا ذَوِي الْفَضَائِلِ فَيُمْسِكُوا بِالصَّمْتِ عَنْ جَوَابِهِ عِنْدَ ٱعْتِرَاضِ الشَّكِّ فِي صَوَابِهِ

فمِنْ حالِ كُمَّلِ المفتِينَ إِذَا عُرِضَتْ عليهمْ فتْوَى، أنَّهم لا يُبادرُونَ إِلَىٰ الجوابِ فيهَا؛ حتَّىٰ يتبيَّن لهم تمامُ القولِ من المستفتِي، ثمَّ يُجيبونَه.

فتلكَ الحالُ الَّتي تصلح بِها حال النَّاس في الفتْوَى، هي الحالُ الَّتي تصلحُ بِهَا حالُهُم في في الحالُ الَّتي تصلحُ بِهَا حالُهُم في في فَهْمِ العلمِ، فَلَا يكمُل لهمُ الفهمُ ولا يَتِمُّ لهمْ إدراك معانيهِ إلَّا باستِتْمَامِ مبانيهِ، فإذا صارت وافيةً تبيَّن لهمُ المعنى.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَعَرَ التَّهُ جِهِ.

وَلَوْ يَكُونُ الْقَوْلُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْ فِضَّةٍ بَيْضَا بِلَا ٱلْتِبَاسِ إِذَالَكَانَ الصَّمْتُ مِنْ عَيْنِ الذَّهَبْ فَافْهَمْ هَدَاكَ اللهُ آدَابَ الطَّلَبْ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ النَّهُ.

ذكر النَّاظِمُ في هٰذَين البَيْتَيْنِ ما يُقَوِّي وازعَ الصَّمْت في النَّفْس، ويدعُوهَا إلىٰ الإمساكِ عن كثيرٍ من القول، وهمَا معنَىٰ حِكمةٍ سَيَّارةٍ: (إِذَا كَانَ الكَلَامُ منْ فضَّةٍ؛ فَالسُّكُوتُ مِنْ ذَهَب).

وَالكلام الَّذي يكون فضَّةً: هوَ ما لا يتبيَّنُ نَفْعُه من ضَرَرِه، أَمَّا بَيِّنُ النَّفْعِ: فإنَّه من خالِصِ الذَّهب، كَمَا أَنَّ بَيِّنَ الضَّرَرِ: شُوَاظُ منَ اللَّهب.

فالكلام المُرادُ إخراجُه له ثلاثةُ أقسام:

- أحدُها: كَلَامٌ بَيِّنُ النَّفْع؛ وَهٰذَا مِنْ خَالِصِ الذَّهَبِ.
- **وِثَانِيهَا**: كَلَامٌ بَيِّنُ الضَّرَرِ؛ وهٰذَا شُواظٌ منَ اللَّهَبِ.
- وثالثُها: كَلَامٌ لا يتبيَّنُ نَفْعُه من ضَرَرِه؛ فهو الَّذي يُعْدَل بالفضَّة، ويكون السُّكوتُ حينئذٍ من ذهب، فإنَّ العبد مأمورٌ بقولِ الخيرِ أوِ الصَّمت عمَّا عداهُ.

والحِكمة المذكورةُ - (إِذَا كَانَ الكَلَامُ منْ فضَّةٍ؛ فَالشُّكُوتُ مِنْ ذَهَبٍ) - مأثورةٌ عن جماعةٍ منْ القدمَاء؛ منهم نَبِيُّ الله سُلَيمَانُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، ولُقْمَانُ الحكيمُ - الرَّجل الصَّالح.

ثمَّ ختم النَّاظم بالتَّأكيد على فَهْم ما ذَكر في هٰذِهِ المنظومةِ من الآدابِ فقالَ: (فَافْهَمْ هَدَاكَ اللَّهُ آدَابَ الطَّلَبُ)؛ داعيًا إلى حُسْن تَفَهُّمِ هٰذِهِ الآدابِ، فإنَّ فَهْمَهَا يدعُو إلَىٰ اللهُ آدَابَ الطَّلَبُ)؛ داعيًا إلى حُسْن تَفَهُّمِ هٰذِهِ الآدابِ، فإنَّ فَهْمَهَا يدعُو إلَىٰ العملِ بِهَا، كمَا أنَّ عدمَ فَهْمِهَا يحولُ دونَ العملِ بِهَا.

وقَرَنَ الأمرَ بالدُّعاء؛ ترغيبًا فيها، وتحبِيبًا لها إلَىٰ النُّفوس؛ ليحرصُوا عليهَا، ويمتثلُوا مُقتضَاها.



قَالَ المُصَنِّفُ وَقَقَرَ التَّهُمِ.

أَبْيَاتُهَا مَعَ الزِّيَادَاتِ الَّتِي حَبَّرْتُهَا بِأَرْبَعِينَ عُدَّتِ

قَالِ الشَّارِحُ وفَقَرَ التَّهُ.

خَتمَ جَامعُ هٰذِهِ النَّبُذة بهٰذَا البيتِ من زياداتِه، المُبيِّنِ عدَدَ أبياتِ هٰذِهِ المنظومةِ، وأنَّها أرْبعون بيتًا.

لِي منهَا خَمْسَةٌ: أربعةٌ في أوَّلِها، وواحدٌ في آخرهَا.

وما بقي فهوَ أصلُ المنظومةِ.

ومعنىٰ قولِه: (حَبَّرْتُهَا)؛ أَيْ زَيَّنتُهَا بِزِيادَةِ الحِبْرِ فيهَا، فإنَّ التَّحبيرَ هوَ التَّزيينُ.

وَمِن تَزْيينِ الخطِّ: تسويدُ حِبْرهِ.

فإنَّ الحِبْرَ إِذَا كَانَ قَوِيًّا بَانَ المكتوبُ وَظَهَرَ، كَمَا يبدُو ذَ'لِكَ جليًّا إِذَا قَارَنتَ الأبياتَ التَّبي زِيدتْ ببقيَّةِ الأبياتِ، وهي مُحَبَّرةٌ في خَطِّهَا، وغيرُها منْ أصلِ المنظومةِ مُحَبَّرةٌ في معانِيها النَّافعة.

فَهٰذِهِ المنظومةُ هي من أحسنِ ما نُظِمَ في آدابِ الطَّلَب ممَّا هو وجيزٌ؛ كما ذكره أَبُو عُمرَ ابْنِ عَبْدِ البَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِهِ».

فحقيقٌ بنَا جميعًا: أن نحرصَ على حِفْظ هٰذِهِ المنظومةِ، أو تكرارهَا حتَّىٰ ترسخَ معانيهَا فِي نُفُوسِنَا، وأن نُحسِن تَفَهُّم تلكَ الحقائقِ، ثمَّ نمتثلَهَا بالعمل.

فإنَّ بابَ الآداب ممَّا وقعَ فيهِ العَجَبُ العُجابُ، فَضَيَّعهُ كثيرٌ منَ المنتسبينَ إلَىٰ طَلبِ العلم؛ فحُرِمُوا العلمَ بسببِ تضييعِ الأدبِ، فمَنْ ضَيَّع الأدبَ حُرِمَ العلمَ، ومَنِ

التزمَ الأَدَبِ فهوَ جديرٌ بأنْ يكونَ من أهلِ العلمِ. وبهذَا البيانِ يَتِمُّ بيانُ معانِي هٰذِهِ المنظومةِ علىٰ مَا يُوافقُ ويناسبُ المقامَ.

تَمَّ الشَّرْحُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ لَيلةَ الخَميسِ الخامسِ من شَهْرِ المُحَرَّم سَنَةَ ثمانٍ وَثَلاثِينَ بَعْدَ الأَرْبَعِمِائَةِ وَالأَلْفِ فِي مَسْجِدٍ مُصعب بن عُميْرٍ بِمَدِينَةِ الرِِّياض

















